

الميثاق الغليظ

العلاقة بين الزوجين في ضوء الكتاب والسنة

إعداد

ربييع بن عبد الرؤوف الزواوي

دار العقيدة للدراسات

الاسكندرية - ١٠١ شارع الصبح - باكوس ١١٠٧٢٤١ هـ

الرقم : ١٤٤٠
التاريخ : ٥ محرم ١٤١٢
المقررات : المكتبة الإسلامية والبحوث



مركز البحوث والدراسات الإسلامية

وقته الله

فضيلة الشيخ / ربيع عبدالرؤوف الزواوي
إمام وخطيب مسجد السلف الصالح
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد،

فنشهر إلى خطابكم المؤرخ في ١٤١٦/١٠/٢٩م، ولقد إفسادتكم بأن بحثكم "ولكنكم تستعجلون" و"الميثاق الخليقة" قد تم عرضهما على المجلس العلمي في المركز فرأى أن البحث الأول جيد ولكن نشره من قبل المركز ليس مناسباً لبعض الأسباب. أما البحث الثاني فرأى المجلس نشره في "الجملة الإسلامية" التي ستصدر مستقبلاً إن شاء الله. ونسأل الله عز وجل لنا ولكم العون والتوفيق.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مدير عام
مركز البحوث والدراسات الإسلامية

د. مساعد بن إبراهيم الحديثي

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .
وبعد

فقد كثر في هذا الزمان مشاكل الأزواج والزوجات ، فكثير من يشكو زوجته ، أو تشكو زوجها ، وقد كثر من يقع بينهم الطلاق وللأسف يكون الطلاق للمرة الثالثة ، فتظلم الدنيا ساعته في وجوههم ، إذ يذهبون إلي العلماء والفقهاء الذين بلي بهم هذا الزمان ، فلا يتقون الله فيهم ، فإما يفتونهم بالعودة إلي الحياة الزوجية مرة أخرى ، وتكون بشبهة ، فيعيش الأزواج والزوجات في الحرام ، وإما يفتون بإنهاء الحياة الزوجية ، وقد جعل الله لهم مخرجاً ، خاصة في زمان لا يفرق أهله بين الطلاق والخلع أو الفسخ والظهار .

وكان الأولي أن يستمع الفقيه جيداً فيفند المشكلة ويقدم تقوى الله تبارك وتعالى والخوف منه بين يدي فتواه ، ويحسن الاستماع إلي تفاصيل المشكلة التي تم لأجلها الطلاق ، وكيف تم الطلاق .

والأدهي والأمر - وهو سبب كتابة هذا البحث - ما يقع بين الأزواج والزوجات من مشاكل لا يتقون الله تعالى فيها ، وقد تفرقت تلك المشاكل بلا مبرر بين الزوجين ، وبلا ضابط ولا مسوغ ، ولجهل الناس بشرع الله تبارك وتعالى ، فلا يفرقون بين طلاق وخلع ، أو بين ظهار ولعان ، أو قل بين فسخ وإيلاء ! .

والطلاق إنما شرعه الله تعالى لحل مشكلة قائمة بين الطرفين ، يكون استمرار حبل الحياة الزوجية فيها ضرراً بهما معاً ، أو بأحدهما ، ولا يمكن احتماؤه .

فشرع الله الطلاق لإنقاذ الزوجين أو انتقاذ أحدهما من حياة لا يطيقونها ، وذلك بعد ما تفشل أيضاً جميع الحلول الممكنة علي مستوي التفاهم بين الزوجين مثلاً ، أو

علي مستوي الأسرة ، «وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريد إصلاحاً يرقق الله بينهما» { النساء : ٣٥ } .

ثم علي مستوي القضاء ، وحيث يلجأ الرجل إلي الطلاق ، أو تلجأ المرأة إلي المطالبة بالطلاق ، وهو كما ورد في حديث صحيحه - أو حسنه - بعض أهل العلم ، أن النبي ﷺ قال : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » رواه البيهقي والحاكم وأحمد وغيرهم ، وفيه كلام ، ولكن بعضهم أوصله إلي درجة الحسن .

وبما يشهد لثبوت هذا الحديث ما رواه مسلم في صحيحه ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الشيطان ينصب عرشه على البحر ، ثم يبعث سراياه فأقرب منه منزلة هو أكبرهم إفساداً ، فيأتيه رجل فيقول : ما زلتُ به حتى فعل كذا وكذا فيقول : ما فعلت شيئاً ، يوشك أن يتوب ويستغفر ، فيأتيه أحدهم فيقول : ما زلتُ بهذا الإنسان حتى فرقتُ بينه وبين زوجته ، فيذنيه ويقربه ، ويقول : أنت أنت ! » .

أي أنت الذي فعلت العمل العظيم ، الجيد وتستحق أن أقربك وأذنيك .

فهذا يدل - في الأصل - أن الطلاق من عمل الشيطان ، وأن الله تعالى يخفضه إلا إذا كان الأمر فيه ما يدعو إلي ذلك - فالطلاق قد يكون واجباً في بعض الحالات ، وقد يكون مستحباً وقد يكون مباحاً ، وقد يكون مكروهاً وقد يكون حراماً ، تجري فيه الأحكام الخمسة كما يقال .

إذن فالطلاق قرار يدرس بعناية ، ويضع حداً للمعاناة بين الزوجين ، تكون مقاساة الطلاق فيها - مع أن الطلاق كتنجرح السم - أهون من استمرار الحياة الزوجية . وليس الطلاق قراراً يكون في نزوة طائشة ، أو في انفعال مؤقت يطلقه الإنسان في غيبة عقله ، أو انشداد أعصابه .

والمؤسف جداً أن المجتمع مشحون بهذا وذاك ، فهناك فعلاً من يطلق لظروف خاصة لا بد منها ، ويكون الطلاق حيث لا قراراً سليماً .

• وهناك الكثيرون - بل لعلهم الاكثرون - من يطلق في حالة غضب أو انفعال دون أن يكون قراره هذا مدروساً أو دون أن يعطيه حقه من التفكير والتأمل والنظر ولعل غالبية من يطلق هم من الصنف الأول .

والطلاق ليس قضية محلية ، بل هي قضية عالمية ، ولكن من المؤسف أن كثيراً من الناس يجهلون - أحياناً - الأسباب المؤدية إلي الطلاق ، وقد يفعلونها بمحض إرادتهم واختيارهم دون معرفة بها .

وكان الأولي بالمسلم أن يقف علي شرع الله الحكيم ، حتي يتعلم فقه الزواج ، والطلاق ، لأهمية تلك القضايا التي تمس حياته عن قُرب .

وللأسف أن الناس لا يسألون عما يفيدهم ، وإن سألوا يسألون عن أمور لا تفيدهم ؛ كقول البعض : هل إبليس تزوج ؟ وهل طلق ؟ ، وما إسم زوجته ؟ أو ما أسماء أصحاب الكهف ، وغير ذلك !!! .

ولا تراهم يسألون ما هي شروط الإيمان الصحيح ؟ أو ما هي المكفرات ، أو ما هي أحكام الطلاق أو أحكام الزواج ؟ أو إلي غير ذلك من رؤوس المهمات في الدين و أحكامه .

وبعد هذا وهذا ، ما هم عليه من استهانة بهذا الرباط القوي وذلك الميثاق الغليظ ؛ رباط الزوجية ، الذي لا يقوم إلا بولي وشهود وإشهار ، وجمع الناس ، وشروط معينة وينود لها ترتيب واحترام ، ثم هو كذلك لا ينحل وينفصم إلا بأسباب معينة ، عندها أباح الشارع الحكيم حل تلك العروة ، وذلك الميثاق ، مع أنه كاره لهذا الحل ، وهو كذلك لا ينتهي بالطلاق ، بل بعده تمكث الزوجة الأيام الطوال حتي تنتهي عدتها احتراماً لهذا الميثاق ؛ ولا تحد المرأة الأيام الطويلة إلا علي زوج .

وبين الزوجين حقوق وآداب متبادلة ، نص عليها كتاب ربنا سبحانه وتعالى . ،

وسنة نبينا ﷺ .

فما أحوج الناس إلي معرفة تلك الحقوق وهذه الآداب ، وما أحوج المجتمعات إلي أن يتقوا ربهم في تلك الأحكام ، فيتعلمونها ثم يتفقهون فيها بعناية ، ثم يحترمونها ويعظمون الله ، فإن ذلك من تقوي القلوب .

وما أحوجهم إلي أن يسألوا أهل الذكر العاملين بعلمهم ، المشهورين بورعهم وسيرتهم الحسنة بين الناس ، فيقتدون بهم في سمتهم وهديهم ، وحسن سيرتهم وحسن معاملاتهم مع زوجاتهم ، ويتعلمون منهم هدي الرسول ﷺ مع أزواجه ، ويسمعون منهم تلك المواعظ التي تنير لهم الطريق ، كي يصبروا علي ما يستجد علي تلك المعاشرة من مشاكل تمزق الشمل وتهدد الكيان .

إن يوتأ تهدم ، وزوجات تطلق ، وأسرأ تمزق ، وأولاداً تُشرد بسبب بُعد الناس عن مراعاة تلك الحقوق ، وجعل شرع ربنا تعالي حكماً في الصغيرة والكبيرة من مشكلات الحياة الزوجية .

يبد أني لا أنسي ما لآلات الإفساد في البيوت من الأثر الملموس والملاحظ الذي يهدم الحياء ، ويخدش الكرامة ، ويخرم العفة ، فيشب الصغير علي هذه المفاهيم الخاطئة ، فيعيش حياته كلها تبعاً لذلك حتي يصير كهلاً ثم شيخاً كبيراً .

لقد ولدت تلك الآلات من سينما وتلفاز وفيديو ، جيلا لا يعرف شرعاً ولا يحترم ديناً إلا من رحم الله تعالي ، وقليل ما هم ، ناهيك عن قلة العلماء المخلصين الذين يعيشون بإسلامهم بين الناس ، فيقتدي بهم الناس ، ويتعلمون منهم الخير ، ويجتنبون الشر .

بل ربما يجلدون من يسيح لهم الحرام ، أو يخترع نصوصاً من عند نفسه ، أو سوغتها له أدمغة شياطين الإنس والجن بلا نص ولا نقل ولا عقل .

فاللهم ارحم هذه الأمة ، وأيقظ تلك القلوب ، وأحيي تلك الضمائر ، وأكثر

الخير والبر وأهله ، وأقلل الشر والفساد وأهله ، برحمتك يا أرحم الراحمين .
وامكر لهذه الأمة أمر رُشد يُعزّز فيه أهل طاعتك ويُذلّ فيه أهل معصيتك ،
وأصلح ولادة أمور المسلمين وارزقهم البطانة الصالحة التي تأمرهم بالحق والمعروف
وتنهاهم عن الباطل والمنكر يا قوي يا عزيز .

والله تعالى حسبنا في ذلك وهو ولي ذلك والقادر عليه . وإنما كانت تلك السطور ،
مشاركة في إصلاح فساد وقع ويلاء تحقّق ، لمسناه وشاهدناه في المجتمع ، ومساهمة في
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان ، والله تعالى حسي أن يتقبل ذلك ، ويجعله
خالصاً لوجهه ، بعيداً عن الرياء والسُّمعة ، وأن لا يجعل لغيره تعالى فيه شيئاً .
وصلّي الله وسلّم علي محمد وعلي آله وصحبه أجمعين .

ربيع بن عبد الرؤوف الزواوي

١٤١٤ / ٥ / ١٦ هـ

اعلم رحمك الله تعالى أن تعظيم حدود الله وأحكامه من التقوي ، ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ (٣٢) ﴿ الْحَج : ٣٢ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ ﴿ الْحَج : ٣٠ ﴾ .

كما إن الاستهانة بحدود الله ، أو الاستهزاء بها قد يكون كفراً مخرجاً من الدين عياداً بالله ، ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ (٦٥) لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴿ التوبة ﴾ .

كما أنه لا سعادة لنا في الدنيا والآخرة ، إلا بالسير علي منهج الله تعالى الذي شرعه في كتابه وعلي لسان رسوله ، المنهج السماوي المعصوم ، والحدود الإلهية التي لا يعترىها خلل ، ولا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، بل هي باقية محفوظة مصونة من التفسير والتبديل بحفظ القرآن الكريم ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٩) ﴿ الْحَجَر ﴾ الحدود التي أمرنا جميعاً باحترامها وعدم تعديها أو الاستهانة بها ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ ﴿ البقرة ﴾ .

وإن من تلك الحدود وهذه الأحكام ، أحكام الزواج والطلاق ، وهذا ليس محل تفصيله في هذه الورقات ، إنما هنا المقصود بالبيان هو عظم حُرمة هذا الميثاق الغليظ ، ورفع شأنه إذ تجرأ عليه أهل هذه العصور ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

الزواج سنة الله تعالى في جميع خلقه

الزواج سنة من سنن الله تعالى في كل الخلق ، ولا يشذ عنها إنسان أو حيوان أو نبات ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (٤٩) ﴿ {الذاريات} ، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ { يس : ٣٦ } .

وثبت في الكتاب الكريم تعظيم شأنه ، وفي السنة آثار كثيرة قولية وفعلية ، وتقريرية . قال ﷺ : « النكاح سنتي فمن رغبَ عن سنتي فليس مني »^(١) ، وقال : « تَنَاقَضُوا كَثُرُوا فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْيَوْمَ الْقِيَامَةَ »^(٢) .

وقال ﷺ : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج »^(٣) ، كل ذلك لما يترتب عليه من المنافع العظيمة ، التي تعود علي الزوجين والاولاد والمجتمع والدنيا والدين بالمصالح العديدة .

فمن فوائد الزواج :

- ١ - تحصين فرج الزوجين ، وقصر كل منهما نظره علي صاحبه عن الحرام .
- ٢ - تكثير الامة بالتناسل ليكثر عباد الله الصالحين .
- ٣ - إصلاح شأن الحياة من كثرة المتجبن للخير من الارض .
- ٤ - حفظ الانساب ورعاية الحقوق .
- ٥ - تحصيل التعارف والتآلف والتعاون والتناصر .
- ٦ - تحصيل الالفة والمودة بين الزوجين .

(١) رواه البخاري .

(٢) رواه أبو داود والنسائي .

(٣) رواه الجماعة .

واعلم أن فوائد الزواج لا تحصيها الأقلام ولا تحيط بها الأفهام . لأنه نظام شرعي إلهي ، جعل الله به تحقيق مصالح الدنيا والآخرة .

الزواج فطرة

• إن الإنسان لا بد له من شريك في حياته ، يشاطره همومه وغمومه ويشاركه أفراحه وسروره ، وفي عقد الزواج سر إلهي عظيم .
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ {الروم: ٢١} .

• إن الأسرة وما تحتاج إليه من رعاية لا تقوم إلا باجتماع الزوجين .
• إذن فالزواج نواة لقيام الأسرة التي يتكون منها المجتمع المسلم كله .

الحياة الزوجية بين الرجل والمرأة

• الزوج يكذب ويكذح ويتكسب ، وينفق ويعول الأسرة ، ويقود المسيرة .
• والزوجة تدبر المنزل وتنظم ، وتربي الأطفال ، وتقوم بشئونهم .
• وتلك الحياة هي الاستجابة الصحيحة والسليمة لنداء الفطرة الذي ركّبه الخالق في الجنسين .
• وبه تتحقق سعادة الجنسين من خلال تلبية نداء الفطرة المشتعل في قلوب الجميع وبه يتحقق أعظم نعيم دنيوي ، هذا النعيم الذي امتن الله تعالى به علي عباده في حياتهم الأولى .

آداب وحقوق

المسلم الحق يعلم بأن سعادته في كلنا حياتيه الأولى والآخرة ، موقوفة علي مدي تأديب نفسه وتطبييها وتركيتها وتطهيرها ، كما أن شقاءها منوط بفسادها وتدسيتها ، والله تعالى يقول : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا

﴿ ١٠ ﴾ { الشمس } .

كما يؤمن المسلم بأن ما تطهر عليه النفس وتزكو هو الإيمان والعمل الصالح ، وأن ما تندسي به النفس وتخبث وتفسد هو الكفر والمعاصي ،

من أجل هذا يعيش المسلم عاملاً دائماً علي تأديب نفسه ، وتركيتها وتطهيرها ، إذ هي أولي من يؤدب ، فيأخذها بالآداب المزكية لها ، كما يُجَنَّبُها كل ما يَدَسِّيها من سئِ المعتقدات ، وفاسد الأقوال والأفعال ، يجاهدها ليل نهار ، ويحاسبها في كل ساعة ، ويحملها علي فعل الخيرات ويدفعها إلي الطاعة دفعاً ، كما يصرفها عن الشر والفساد صرفاً ، ويردّها عنهما رداً ، ويتبع في إصلاحها وتأديبها لتطهر وتزكو التوبة والمحاسبة والمجاهدة والمراقبة وحملها للأدب مع الخلق ، ولا سيما الزوج مع الزوجة والزوجة مع الزوج والأولاد مع الوالدين ، والوالدان مع الأولاد ، فتسلم الأسرة ويسلم كيانها وتبقى محفوظة بحفظ الله لها مصونة من الوقوع في شرك الخلاف والتزاع والمشاكل .

والمسلم يعترف بالآداب المتبادلة بين الزوج وزوجته ، وهي حقوق كل منهما علي صاحبه ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ ﴾ { البقرة : ٢٢٨ } .

فهذه الآية الكريمة قد أثبتت لكل من الزوجين حقوقاً علي صاحبه ، وخصت الرجال بمزيد درجة لإعتبارات خاصة .

ولقول رسول الله ﷺ في حجة الوداع : « ألا إن لكم علي نساءكم حقاً ، ولنساءكم عليكم حقاً » (١)

· غير أن هذه الحقوق بعضها مشترك بين كل من الزوجين ، وبعضهما خاص بكل منهما علي حده . (٢)

(١) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي .
(٢) مستفاد من كلام شيخنا أبي بكر الجزائري في منهاج المسلم مع تصرف قليل

فالحقوق المشتركة هي :

١ - الأمانة :

إذ يجب علي كل من الزوجين أن يكون أميناً مع صاحبه ، فلا يخونه في قليل ولا كثير ، إذ الزوجان أشبه بشريكين ، فلا بد من توفر الأمانة والنصح والصدق والإخلاص بينهما في كل شأن من شؤون حياتهما الخاصة والعامة .

٢ - المودة والرحمة :

بحيث يحمل كل منهما لصاحبه أكبر قدر من المودة الخاصة ، والرحمة الشاملة يتبادلانها بينهما طيلة الحياة ، ومصدقاً لقوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ { الروم : ٢١ } ، وتحققاً لقول الرسول ﷺ : « من لا يرحم لا يُرحم » ^(١)

٣ - الثقة المتبادلة بينهما :

بحيث يكون كل منهما واثقاً في الآخر ، ولا يخامره أدنى شك في صدقه ونصحه وإخلاصه ، وذلك لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ { الحجرات : ١٠ } ، وقول الرسول ﷺ : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه » ^(٢) .

والرابطة الزوجية لا تزيد أخوة الإيمان إلا توثيقاً وتوكيداً وتقوية .

وبذلك يشعر كل من الزوجين أنه هو عين الآخر وذاته ، وكيف لا يثق الإنسان في نفسه ولا ينصح لها ؟ أو كيف يغش المرء نفسه ويخدعها

٤ - الآداب العامة من رفق في المعاملة وطلاقة الوجه وكرم القول

وتقدير واحترام :

وهي المعاشرة بالمعروف التي أمر الله بها في قوله تعالى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ

(١) رواه الطبراني بسند صحيح .

(٢) متفق عليه .

بالمعروف ﴿ النساء : ١٩ ﴾ ، وهي الاستيلاء بالخير الذي أمر به الرسول ﷺ في قوله : « استوصوا بالنساء خيراً » (١) .

فهذه جملة من الآداب المشتركة بين الزوجين ، والتي ينبغي أن يتبادلاها بينهما عملاً « بالميثاق الغليظ » الذي أشير إليه في قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (٢١) ﴿ النساء : ﴾ ، وطاعة الله تعالى القائل : ﴿ وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٢٣٧) ﴿ البقرة : ﴾

وأما الحقوق الخاصة والآداب التي يقوم بها كل منهما نحو صاحبه فهي :
أولاً : حقوق الزوجة على زوجها

يجب على كل زوج القيام مع زوجته بهذه الآداب :

(١) أن يعاشرها بالمعروف ، لقوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (النساء : ١٩) ، فطعمها إذ طعم ، ويكسوها إذا اكتسى ، ويؤدبها إذا خاف نشوزها بما أمر الله تعالى أن تؤدب النساء به ، بأن يعظها في غير سب ولا شتم ولا تقييح ، فإن أطاعت وإلا هجرها في الفراش ، فإن أطاعت وإلا ضربها في غير الوجه ضرباً غير مبرح ، فلا يسيل دماً ، ولا يشين جارية ، أو يعطل عمل عضو من الأعضاء عن أداء وظيفته ، لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾ (النساء : ٣٤) ولقوله ﷺ للذي قال له : ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ فقال ﷺ : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت » (٢) ، ولقوله ﷺ : « ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن

(١) رواه مسلم

(٢) صحيح - رواه أبو داود

وطعامهن ، ، وقوله ﷺ : « لا يفرك مؤمن مؤمنة - أى يبغضها - إن كره منها خلقاً رضى آخر » .

فهل راجعت نفسك في تحقيق هذه الآداب الشرعية ، فإن كنت ممن حَقَّقَها فاحمد الله تبارك وتعالى علي ذلك ، وإن كنت ممن لم يحققها فمن الآن اسعي في تحقيقها ، فهي حق الله تعالى علينا الأمر بها في كتابه : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، وما جنينا هذه الأزمات الأسرية والتفكك الملحوظ في أسر المسلمين، إلا بُعِدْنَا عن هذه الآداب والحقوق فاستحالت حياة البعض إلي جحيم .

(٢) أن يعلمها الضروري من أمور دينها إن كانت لاتعلم ذلك ، أو يأذن لها أن تحضر مجالس العلم لتتعلم ذلك ، إذ حاجتها لإصلاح دينها وتركبة روحها ليست أقل من حاجتها إلي الطعام والشراب الواجب بذلهما ، وذلك لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ {التحريم : ٦} .

والمرأة من الأهل ووقايتها من النار بالإيمان والعمل الصالح ، والعمل الصالح لا بد له من العلم والمعرفة حتي يمكن أداؤه والقيام به علي الوجه المطلوب شرعاً ، ولقوله ﷺ « ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عرآن - أى أسيرات - عندكم » (١) .

ومن الاستيصاء بها خيراً أن تُعَلِّمَ ما تُصلح به دينها ، وأن تُؤَدِّبَ بما يكفل لها الاستقامة وصلاح الشأن . فهل حَقَّقْنَا هذا الأمر ؟ أم تركناها لتعلم الشرور من هنا وهناك ، وتركناها فريسة لشياطين الإنس المفسدين في الأرض .

إن الواجب علي المسلم أن يعلم زوجته وأولاده إن كان هو يعلم وإلا فليرسلها لمجالس العلم المخصصة لهن وتشهد مواعظ العلماء ، فتتعلم مالها وما عليها .

(٣) أن يلزمها بتعاليم الإسلام وآدابه وأن يأخذها بذلك أخذاً فيمنعها أن تسفر أو تتبرج ويحول بينها وبين الإختلاط بغير محارمها من الرجال ، وكما عليه أن يوفر

(١) رواه البخاري ومسلم .

لها حصانة كافية ورعاية وافية ، فلا يسمح لها أن تفسد في خلق أو دين ، ولا يفسح لها المجال أن تفسق عن أوامر الله ورسوله أو تفجر ، إذ هو الراعي المستول عنها والمكلف بحفظها ، وصيانتها لقوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء : ٣٤] وقوله ﷺ : « والرجل راع في أهله ومستول عن رعيته » (١) .

فهل ألزمت - أخي المسلم - زوجتك بتعاليم الإسلام ؟ أم أهملت ذلك ؟ فلا يكفي أن تلزم نفسك تعاليم الإسلام ، وتترك الزوجة ، بل تقي نفسك شرور الحياة الزوجية بتطبيق تعاليم الإسلام في الأسرة فلا تتحول الحياة السعيدة بذلك إلي جحيم .

(٤) أن يعدل بينها وبين ضررتها إن كان لها ضرورة ، يعدل بينهما في الطعام والشراب واللباس والسكن والمبيت في الفراش ، وأن لا يحيف في شيء من ذلك ، أو يجور أو يظلم إذ حرم الله سبحانه ذلك في قوله : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء : ٣] ، والرسول عليه أفضل الصلاة والسلام وصي بهن الخير ، فقال : « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي » (٢) .

فهل حقق كل مسلم العدل في بيته ، بينه وبين ربه ، بينه وبين نفسه ، بينه وبين زوجته ، بين زوجاته إذا كان لديه أكثر من زوجة ؟

(٥) أن لا يفشى سرها ، وألا يذكر عيباً فيها ، إذ هو الأمين عليها ، والمطالب برعايتها ، والزود عنها ، لقوله ﷺ : « إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها » (٣) .

ولذلك خسرنا الكثير والكثير بسبب عدم حفظ الأسرار عامة ، ولا سيما أسرار الزوجية التي ربما تعكرت يوماً ، فيفش المتعجل من الزوج أو الزوجة سر الآخر ، فيندم بعد ذلك كثيراً ، بعد أن يلتئم الجرح وتعود الحياة الزوجية إلي مجراها

(١) رواه البخاري ومسلم .

(٢) رواه الطبراني .

(٣) رواه مسلم .

الطبيعي .

ثانياً : حقوق الزوج على الزوجة :

كذلك علي الزوجة أن تقوم تجاه زوجها بالآداب الآتية :

(١) طاعته في غير معصية الله تعالى :

لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً ﴾ { النساء : ٣٤ } وقول الرسول ﷺ : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت فبات غضبان عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » (١)

وقوله ﷺ : « لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » (٢) .

ولذلك يجب عليك أختي المسلمة أن تتقي الله تعالى في طاعة زوجك واعلمي أن طاعة الزوج واجبة عليك في غير معصية الله تعالى .

٢ - صيانة عرض الزوج والمحافظة على فراشها

ورعاية ماله وولده وسائر شؤون منزله ، لقوله تعالى : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ { النساء : ٣٤ } .

وقول الرسول ﷺ : « والمرأة راعية على بيت زوجها وولده » (٣) .

وقوله ﷺ : « فحقكم عليهن أن لا يُوطئنَ فرشكم من تكرهون ، ولا يأذنَ في بيوتكم لمن تكرهون »

فهل حافظتي أختي المسلمة علي عرض زوجك وشرفك وراعتي ماله وولده ، وعلمتي أن هذا حق الله عليك لزوجك ؟ أم ضيعت تلك الحقوق ، فتحولت الحياة

(١) رواه البخاري ومسلم .

(٢) رواه أبو داود الحاكم والترمذي

(٣) متفق عليه .

إلي جحيم الشكوك ، الذي يبدأ من تضييع أحكام الله تبارك وتعالى في تلك الناحية .

٣ - لزوم بيت زوجها

فلا تخرج منه إلا بأذنه ورضاه ، وغض طرفها وخفض صوتها ، وكف يدها عن السوء ، ولسانها عن النطق بالفحش والبذاءة ، ومعاملة أقاربه بالإحسان الذي يعاملهم هو به إذ ما أحسنت إلي زوجها من أساءت إلي والديه وأقاربه ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ {الأحزاب: ٣٣} .

وقوله سبحانه : ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ {الأحزاب : ٣٢} .

وقوله : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ { النساء : ١٤٨} .
وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ { النور : ٣١} .

وقول الرسول ﷺ : « خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » (١) .

وقوله ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وإذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها » (٢)

وقوله ﷺ : « ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد » (٣) فالزمي أختي المسلمة بيتك ، واعلمي أن بيتك هو مكانك الحقيقي الذي من أجله خلقتي ، وتربية أبنائك

(١) رواه الطبراني .

(٢) رواه مسلم .

(٣) رواه مسلم .

هو وظيفتك الحقيقية ، فلا تخدعك كلمات المفسدين في الأرض ، واعلمي أن
الامة جنت الغم والنكد وضياح النشء بسبب ذلك .

ولكن

قد يخالف ذلك بعض الأسر التي تقتدي بغير هدي الإسلام ، فتقلب الحياة ،
ويدب الخلاف ؛ لأنهم خالفوا الفطرة وتمردوا علي الحقيقة ، « فقد بان بالتجربة أن
للمرأة في بيتها عملاً كبيراً ، لا يقل عن الرجل خارجه ، وتبين أن الذين يريدون
إخراجها من بيتها ومقر عملها ، لتشارك الرجل في عمله ، قد ضلوا عن معرفة
مصالح الدين والدنيا ضلالاً بعيداً^(١) » .

وربما

سرعان ما يدب الخلاف بين الزوجين ، ولا ننكر أن ذلك من سنة الحياة ،
فالحياة مملوءة بالمشاكل ، واختلاف وجهات النظر ، وغيره ، وكل هذا بدوره يؤدي
إلي طيش وغضب ، وسوء تصرف ينتهي بالمشاكل التي تؤدي إلي تنغصص الحياة
الزوجية ، بل ربما انتهت بوحدة من تلك المشاكل .

إن شرع الله تبارك وتعالى خير كله ، جمع ربنا عز وجل الخير بحذافيره فيه ،
وفيه مصالح العباد في دنياهم وآخرهم ، والناس لو عالجوا مشاكلهم بشرع الله
تعالى لسعدوا في الدارين .

ولا يفوتني أن أذكر سبب هذا الابتعاد عن دين الله عز وجل ومنه :

- ما يتلي علي العقول في الأسر في آلات الفساد بأنواعها .

- ما يقرؤه ويراه أفراد الأسرة في المجلات الهابطة .

- غياب الوازع الديني عند الناس ، إلا ما رحم ريك

(١) تيسير العلام للشيخ البسام رحمه الله .

- غياب الوعّاظ الذي يخافون علي الناس ولا يستريحون إلا إذا نصحوهم وأرشدوهم إلي الحق .

- قلة القراءة الدينية السليمة الحالية من الخرافة والابتداع ، لسد حاجتهم اليومية وعلاج مشاكلهم .

- كثرة الفراغ وخلو النفس والذهن من شغله فيما يفيد وينفع .

- رغبة لشیطان - لعنه الله - في تفكيك الأسر وتخريب البيوت .

- وتكون نتيجة ذلك الحتمية ، أن تعلن الزوجة في بعض الأحيان تمرّدها علي الزوج ، تمشیاً مع ما تراه أو تشاهده أو تسمعه أو تقرّؤه ، من دعوة إلي التحلل الأسري ، وتفكيك لأواصر المودة والرحمة التي حرص عليها الإسلام .

فتخرج المرأة بذلك أو بغيره عن طاعة الزوج

- يبدُ أنك تجهد في الوقت نفسه ، ما وصل إليه الرجال والأزواج علي وجه الخصوص من ضياع ، وغياب التصور الإسلامي الصحيح ، والذي يمكن به - لا بغيره - حل المشكلات الزوجية ، أو معالجتها حتي ولو بأنصاف الحلول ، أو القضاء عليها نهائياً والتخلص منها بوجه شرعي صحيح .

- ثم إن خروج المرأة من بيتها إلي العمل أدي في كثير من الأحيان إلي ما لا تحمد عقباه ، وعندئذ تصل الحياة الزوجية في النهاية إلي تجرّع مرارة الطلاق .

- وفي الوقت نفسه لا نعدم من يكثر - بلا بصيرة - الثروة حول قضية المرأة الحديثة ، وأنها لم تعد كحال المرأة الماضية ؛ إنها اليوم مهندسة ومحامية ومحاسبة وطبيبة ، ومديرة ، ورئيسة في محل عملها .

- ويقال لهؤلاء : إن الله تعالي لطيف بعباده ، ويعلم ما يصلحهم في دنياهم وأخراهم ، وقد اختار ربنا تعالي لكل جنس ما ركّبه فيه من الفطرة والتكوين ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١٤)﴾ { الملك } .

وقد كثرت تصريحات المرأة نفسها بعد أن عملت في تلك الميادين ، فتحيرت ، وتاهت ، وتبينت بنفسها التمرد علي الفطرة ، وتأكدت بنفسها أيضاً أنها بدخولها في العمل وخروجها له ، في ميدان ليس لها من قريب أو بعيد ، فأضحت تصريحاتها كوابل المطر ، وكضوء الشمس تكشف غمرد تلك المجتمعات علي ربه .

ويكفي أن أدلل علي هذا كله بتلك القصة والواقعة التي كتبته أستاذة مصرية تخرجت من كلية الحقوق وعملت سنين طويلة في ميدان المحاماة فتقول:

« إنني ممن خرجتهم كلية الحقوق في الأفواج الأولى ، وراولت المحاماة أكثر من عشر سنين ونجحت فيها نجاحاً أحمد الله عليه ، وبلوت فيها حلاوتها ومرارتها معاً ، فلأنتي أعلن في صراحة أن النيابة والمحاماة معاً ، تتنافيان مع طبيعة المرأة ، وتعارضان مع مصلحتها ، وأعلن إشفافي علي البقية الباقية من فتياتنا المشغقات اللاتي مازلن بخير ، أن يجربن هذه التجربة المريرة المضنية ، وأهيب بهن أن ينجون من عاقبة لا يدركن مرارتها إلا بعد أن يقعن فيها ويهدمن بأنفسهن صرح سعادتهن . لقد تحطمت أعصابنا نحن المحاميات من إرهاب المهنة وعنائها ، ومن محاربتنا للطبيعة ، وتنكبنا طريق الواقع ! بالله ماذا تكون العاقبة إذا خضعت النائية لطبيعتها واستجابت لحقها في الحياة فتزوجت ، ورزقت أطفالاً ، فاقترلتها من بينهم طبيعة التحقيقات والانتقالات والمعائنات ، وتركت زوجها قعيد الدار يربي الأولاد ، ويرضع الصغار ، وهي في الخارج تدور في كل مكان كأنها رجل الشارع ، يهجر بيته آناء الليل وأطراف النهار ؟ وماذا تصنع النائية إذا عينت في بلاد نائية عن أهلها ، وليس بها للسكن غير استراحة موظفين ، هل تبيت ليلتها مع زملائها من الرجال ؟

إن الدين والأخلاق والعرف الحميد تحتم أن تعيش المرأة بعيدة عن مواطن الفتنة والإغراء والزلل ، واختلاطها بهذه الصورة يعرضها لخطر محقق وضرر مؤكد ، ويضع سيرتها في ألسن الناس تلوكها باللمزة والمسبة والعار ، إن رسالة المرأة في الحياة لها جلالها وقديسيتها التي لا تعادلها حقوق تمنحها ولا امتيازات تعطاها وإن كثرت . »

ثم تقول : « ولقروية ساذجة في حجرها طفل أفضل للامة وأنفع للبلاد من ألف محامية ، وحكمة الله فيكن أن تكن أمهات لا نائبات ولا محاميات »^(١) أهـ .

• فهذه بنت جنسك يا אחتي المسلمة ، تعترف بالحقيقة والفطرة ، بعد أن تاهت عنها سنين ، ثم تنصح الباقيات منكن ، حتي لا يقعن فيما وقعت هي فيه .

• ولا بأس أن نسمع هذه المسكينة أيضاً وهي تشكو ألم ما تجد من حزن قاتل :

نشرت مجلة اليمامة مقالاً غريباً بعنوان : « طيبة تصرخ تقول أعطوني زوجاً » ، فقول :

في الساعة السابعة صباحاً ، ساعة تستفزني ، تستمطر أدمعي ، لماذا ؟ أركب خلف السائق ، متوجهة صوب عيادتي (بل مدفني ، بل زانزاتي) أصل مثوأي ، النساء ينظرن إلي معطفي الأبيض وكأنه بردة حرير فارسية ، هذا في نظر الناس وهو في نظري لباس حداد لي .

أدخل عيادتي ، أتقلد سماعتي وكأنها جبل مشنقة يلتف حول عنقي ، الآن العقد الثالث من عمري ، (أي بلغت الثلاثين) ، والشاؤم يتتابني علي مستقبلتي .

خزلوا شهاداتي ، ومعاطفي وكل مراجعي ، وجانب السعادة الزائفة (المال) ، واسمعوني كلمة ماما !! .

ثم تقول هذه الآيات :

لقد كنت أرجو أن يقال طيبة فقد قيل نالني من مقالها ؟

فقل للتي كانت تري في قلوة هي اليوم يرثي بين الناس لحالها !

وكل مناهاه بعض طفل تضمه فهل ممكن أن تشتريه بمالها ؟

دكتوراه : س . ع . غ . الرياض^(٢) .

(١) من كتاب : حوار هادئ للشيخ العودة ص ٥١ ، ٥٢ .
(٢) محاضرة للشيخ العُمر بعنوان : السعادة بين الوهم والحقيقة .

• ولا يقول قائل أننا ضد تعليم النساء ، أو أن تصبح المرأة طبيبة أو عالمة ، أو تشارك المجتمع بخير في الدنيا أو الآخرة . لا وألف لا .

• أننا نقف - وبقوة - في وجه الذين يتمردون على طبيعة هذه الحياة ويمكرون بالمرأة ويريدون أن تكون سلعة معروضة في كل مكان للأراذل من الرجال وفي كل مكان يتفكهون بروؤيتها ويستمتعون بظهور تلك العورات التي حرم الله ابداءها إلا لزوج أو محرم .

وخربوا بذلك البيوت المسلمة التي يربي فيها الأجيال والأبطال على مر السنين والأيام .
• إن الأمة اليوم أحوج ما تكون لمن تربوا في حجور مسلمة وسقوا عطف الأمومة ، وتعلموا وتلقنوا من أبوين كريمين يعظمان حرمات الله .

إن مكان المرأة الحقيقي هو البيت ، تربي الأجيال ، وتكون بهذا أم القادة والأبطال والعلماء والمهندسين والأطباء ، وغيرهم ممن ينفع الأمة في شتى الميادين . إن معظم مشاكل الأزواج والزوجات بسبب عمل المرأة خارج بيتها ! فمن للطفل عند غياب أمة عنه ؟ من له عندما يخلو عليه البيت وهو في سن صغير لا يستطيع معه أن يقوم بخدمة نفسه أو إصلاح شأن نفسه ؟ والطفل مع خروج أمه للعمل خارج البيت أمام طريقين لا ثالث لهما إما أن يحبس في البيت كبعض متاعه ، وإما أن يوضع في مكان - أي مكان - حتي ترجع إليه أمه ، حضانه أو أي دار بنيت لهذا الغرض ، والغرض الأكبر تحصيل الأموال لا المحافظة عليهم وتربية الأجيال .

ولمّا أكثرنا الكلام في قضية عمل المرأة خارج البيت لأن معظم المشاكل إنما تولد منه ، والمسلم إن تاه يوماً عن الحقيقة ، فإنه رجّاع إليها ، إذ اكتشفها ، لأن المسلم رجّاع إلي الحق ، والحكمة ضالة المؤمن .

وأن الأسرة المسلمة هي التي تعرف ما يناط بها من تكاليف ، وتعرف رسالتها في الحياة ، ويعرف الزوج والزوجة يقيناً أهمية إيجاد الشباب الصالحين في المجتمع ، كما يعرفون أن لكل دوره لحكمة الله البالغة ﴿ فَطَرْتُ اللَّهَ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا

تَبْدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ﴿الرُّومُ : ٣٠﴾ .

ولكن إن حدث يوماً ودعت الحاجة إلى إنهاء حياة زوجية تكدرت وتنغصت يوماً بهذه المشاكل التي نغنيها ببعثنا عن تعاليم الإسلام غالباً ، وأدي ذلك إلى الطلاق ، لأن بقاء الحياة مع تلك المشاكل قد يكون ذو مرارة وألم ، فلا بد أن يكون ذلك بعد دراسة وتفكير وتأنٍ وتبصُّر ، لأن استقرار الحياة الزوجية غاية وهدف ومقصد في الإسلام حرص عليها كل الحرص ، وعقد الزواج إنما تمَّ من أول يوم لتدوم الحياة ، فكان له شروط وأحكام وليتمكن الزوجان من جعل الحياة مهلاً يأويان إليه ، وليتمكننا من تنشئة الأطفال في ظل سعادة تلك الأسرة ، فأبي شيء يضعف تلك الرابطة القوية يكرهه الإسلام وقد قال ﷺ : « ليس منا من خبَّب - (أى أفسد) - امرأة على زوجها » (١) .

وقال ﷺ : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس ، فحرام عليها رائحة الجنة » (٢) .

وقال ﷺ : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » (٣)

فالأولي ألا يحدث الطلاق إلا إذا ارتاب الزوج في سلوك زوجته ، أو أنه كرهها ولم يعد يطيقها ، أو قام شقاق دائم لا يقطع إلا بالطلاق ، أو كانت المرأة تفرط في حقوق الله تعالى كالصلاة ولا تقبل منه نصحاً ولا توجيهاً ، وقد جرب معها الطرق الشرعية المعروفة ، أو لسوء خلق أو غيره من الأسباب وإلا كان الطلاق محرماً أو مكروهاً .

فإذا تم الطلاق ووقع بعد عناية وتفكير وتأنٍ ، لزم أن يكون طلاقاً شرعياً صحيحاً ، فله أحكام نحن ذاكروها بشئ من الإيجاز إن شاء الله .

والطلاق المقصود هنا هو المشار إليه في قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾

البقرة : ٢٢٩ .

(١) رواه النسائي وأبو داود .

(٢) رواه أصحاب السنن والترمذي .

(٣) تقدم تخريجه .

فإن طلق مرتين فله في الأولى إما يراجعها في العدة ، أو بعدها بعقد جديد ، أو يسرحها سراحاً جميلاً ، وإن طلق الثالثة فقد بانت منه ولا تحل له إلا أن يقدر لها يوماً أن تتزوج مرة أخرى برجل آخر ، ثم مات ذلك الزوج الثاني أو طلقها ، فلا جناح علي الأول - ساعته - أن يراجعها ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا - (أي الآخر) - فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾ [البقرة : ٢٣٠] .

أما ما عدا ذلك من مشاكل تنتهي بها العلاقة بين الطرفين فقد يكون خلعاً أو ظهاراً أو لعاناً أو فسخاً أو إيلاءاً ولا يعد ذلك من مرات الطلاق عند أكثر أهل العلم ولعل قولهم هذا أرجح ، إلا اللعان ، فإنه يقتضي التحريم المؤبد مدي الحياة ، فكان لابد من بيان هذه الأحكام أيضاً علي الإيجاز ، فمنها :

١ - الخلع :

وهو طلب الزوجة طلاق نفسها من زوجها مقابل أن تدفع له ما يتفقان عليه ، وتخلع نفسها منه بهذا العوض ، وعرفه الفقهاء بقولهم : (فراق الرجل زوجته مقابل عوض أو ببدل يحصل له) .

وقد جعله الله تعالى مخرجاً ومُتَنَفِّساً عندما يكون عندها أسباب تُبَغِّضُ الزوج إليها ، وليس لديه هو رغبة في الطلاق - وطبعاً الطلاق بيده هو - فإن الحياة الزوجية لا تقوم إلا علي المودة والرحمة والتحاب ، وحسن المعاشرة ، وتبادل الحقوق الزوجية بين الطرفين ، وقد يكره الزوج زوجته ، ففي يده الطلاق وليس في يدها ، وإن كان يُنصَحُ عندئذ بالصبر والتحمل ، لقوله تعالى ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٩] .

ولكن قد يتمادي هذا البغض ويصعب معه علاج ، وتذهب المودة والرحمة وينفذ الصبر ، ولا يعد هناك علاج إلا الطلاق ، وهذا إذا كانت الكراهية من جهة الزوج . أما إذا كانت الكراهية من جهة الزوجة ، فلها أن تفتدي من ذلك بالخلع الذي

شرعه الله تعالى في قوله : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، أي الزوجة .

وفي ذلك حكمة الشرع الحكيم ، لأن الزوج هو الذي تكلف نفقة المهر والعرس وأنفق ، فله ذلك العوض وتلك الفدية .

وأما ما يدل علي الخلع من السنة ؛ فما رواه البخاري والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : (جاءت امرأة ثابت بن قيس إلي رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكنني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم . فقال رسول الله ﷺ : اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » أي لزوجها .

وهنا تنبيهات :

- ١ - الخُلْعُ بغير سبب أو داعي إليه حرام .
- ٢ - الخلع ليس هو الطلاق ، الذي هو في يد الزوج ، وعليه فلا يحسب من مرات الطلاق علي الراجح من كلام أهل العلم .
- ٣ - الأولي أن لا تدفع الزوجة أكثر مما أعطاه الزوج ، وإن كان بعض أهل العلم يري جواز دفع زيادة علي ما دفع للزوجة ، لقوله ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ، ولكن العمل بالأحاديث يقتضي ألا تزيد .
- ٤ - الخُلْعُ يجوز في الطهر والحيض ، بخلاف الطلاق .
- ٥ - يحرم علي الرجل أن يسئ لزوجته ، ويضيق عليها بهدف أن تختلع منه .
- ٦ - لا بد في الخلع من تراضي ؛ الزوج والزوجة .
- ٧ - عِدَّةُ المختلعة حيضة واحدة .

٢ - الظهار :

وهو قول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي .

والظهار يقتضي تحريم الزوجة علي زوجها حتي تحصل الكفارة من الزوج ، وهي علي الترتيب عتق رقبة فإن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .

وأصله في كتاب الله تعالى في صدر سورة المجادلة : قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوَعَّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ٣﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا . ﴿ المجادلة ١ ﴾ .

وأما من السنة : فإن أوس بن الصامت رضي الله عنه ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة ، وهي التي جاءت إلي رسول الله ﷺ واشتكت إلي الله ، وسمع الله شكواها من فوق سبع سموات ، قالت : يا رسول الله . إن أوس بن الصامت تزوجني وأنا شابة مرغوب في ، فلما خلا سني ونثرت بطني ، جعلني كأمة عنده ، فقال لها رسول الله ﷺ : « ما عندي في أمرك شيء » ، فقالت : اللهم إني أشكو إليك) .

وفي رواية أخرى قالت : إن لي أطفالاً صغاراً ، إن ضمهم إليهم ضاعوا وإن ضممتهم إليّ جاعوا ، فنزل فيها سورة المجادلة : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ﴿ المجادلة : ١ ﴾ .

قالت عائشة رضي الله عنها : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلي رسول الله ﷺ ، وأنا في ركن البيت يخفي علي بعض كلامها ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ .

فقال عندئذ ﷺ « ليعتق رقبة » ، قالت : لا يجد . قال : « فيصوم شهرين متتابعين » ،

قالت : يا رسول الله إنه شيخ كبير ، ما به من صيام . قال « فيطعم ستين مسكيناً » ،
قالت : ما عنده شيء يتصدق به . قال : « ساعينه بعرق من تمر » ، قالت : وأنا أعينه
بآخر ، قال : « أحسنت ، فاطعمي عنه ستين مسكيناً ، وارجمي إلى ابن عمك » .

تنبيهات :

- ١ - لو ظاهر إنسان من زوجته « باللفظ السابق » ويريد به طلاقاً ، فلا يعد
طلاقاً ، وإنما ظاهر وعليه الكفارة .
- ٢ - الظهار مُحَرَّمٌ ، والذي يفعله يأثم لقوله الله تعالى : ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ
مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة : ٢] ، أي بهذا الظهار .
- ٣ - تحرم الزوجة علي زوجها إذا ظاهر منها حتي يقوم بكفارة الظهار المذكورة
لقول الله تعالى : ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة : ٢] .
- ٤ - يري الجمهور أن الظهار يختص بلفظ : (أنت علي كظهر أمي) فقط كما
ورد في القرآن وكما جاء في الحديث ، ويرى البعض أنه يقاس علي الأم ، الأخت
وجميع للمحارم .
- ٥ - الظهار يقع فقط من الزوج عني زوجته وليس العكس ، فلو قالت امرأة لزوجها :
« أنت علي كظهر أمي » ، فلا كفارة عليها ، ويرى بعض أهل العلم أن عليها كفارة .
- ٦ - الترتيب مهم في الكفارة ، لأن غرض الشارع التشديد ؛ محافظة علي
العلاقة الزوجية ، ولمنع ظلم المرأة .
- ٧ - الظهار لا يُعَدُّ من مرات الطلاق .

٣ - اللَّعَان

وهو أن يحلف الرجل - إذا رمي زوجته بالزنا - أربع مرات أنه لمن الصادقين ،
ويقول في اليمين الخامس : أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، وتحلف المرأة في

تكذيبه أربع مرات إنه لمن الكاذبين . وتقول في اليمين الخامس أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين

وهذا مأخوذ من اللعن لما اشتمل عليه اليمين ، وقيل من الإبعاد

وهذا الأمر يكون إذا رمي أحد الأزواج زوجته بالزنا ، ولم تقر هي بذلك .

وكان أول من لاعن في الإسلام هو : هلال بن أمية ^(١) ، عندما قذف امرأته بشريك بن سحماء ، فقال النبي ﷺ : البينة (أي الدليل علي صدق قولك) أو حد في ظهرك (أي يقام عليك حد القاذف وهو ثمانين جلدة ^(٢)) ، وأقام بينهما ﷺ الأيمان وافترقا .

هنا تنبيهات أيضاً :

- ١ - الولد الذي يولد في تلك الحالة للزوجة ، ليس للرجل ، لأنه أقسم أنه ليس له .
- ٢ - هناك سبعين فقط لللعان وهما : إما رميه لها بالزنا أو ينفي حملها منه .
- ٣ - الحاكم هو الذي يقوم بهذا القضاء بين الزوجين .
- ٤ - اللعان يقتضي تحريم الزوجة علي زوجها مدي الحياة .

٤ - تحريم الزوجة

قد يحدث بسبب خلاف يقع بين الزوجين ، أن يقول الزوج لزوجته : « أنت علي حرام » .

ولم يقصد بها طلاق ، وإنما يقصد تحريم الوطء والجماع ، ففي هذه الحالة لا يقع طلاق ولا ظهار ولا خلع ، إنما عليه كفارة يمين ، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو عتق رقبة ، فإن كان غير قادر فيصوم ثلاثة أيام .

روي مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال : إذا حرم الرجل امرأته ، فهي

(١) رواه البخاري .

(٢) كما في سورة النور الآية ٤

يُبين يكفّرُها . ثم قال : ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ .

٥ - الفسخ

ومعناه فسخ وحل رابطة الزوجية بين الزوجين بسبب خلل وقع في العقد ، كان يتبين أنها أخت من الرضاع ، أو عمة أو خالة ، أو ارتد أحد الزوجين عن الإسلام ، أو لتبين عيب كان مكتوماً ، ولا يُعدُّ ذلك الفسخ من مرات الطلاق التي يمتلكها الزوج علي زوجته (١) .

٦ - الطلاق

أما الطلاق الشرعي فإليك قول الحق فيه إن شاء الله : اعلم - رحمك الله - أن الطلاق الذي شرعه الله تعالى ، له أحكام معينة وله شروط معينة كي يكون طلاقاً سنياً صحيحاً .

ولنما يتحرّج أهل العلم في الكلام فيه لخوفهم من استحلال الفروج بغير حقها ، ولكنهم مع الأسف الشديد قد يرتكبون خطأ أكبر مما تخوَّفوا وهربوا منه .

قال العلّامة أحمد شاكر رحمه الله : (والصالحون من العلماء والفقهاء غلب عليهم الحرص علي الاحتياط في الأضلاع (٢) ، لخطر أمرها من جهة الحلّ والحرمة ، وحرصاً علي صحة الأنساب ، فغلوا في الفتوي بوقوع الطلاق في كل حال ، وبكل لفظ ، وبكل شبهة ، حتي أفتي بعضهم بوقوعه بالنية المجردة عن اللفظ !! ففاتهم قصدهم وكان الاحتياط في غير ما صنعوا) (٣) أ هـ .

وبناء علي ذلك فللطلاق أحكام منها :

الحكم الأول

الطلاق لا يقع صحيحاً إلا في طهر لم يمَسَّ الزوج زوجته فيه ، فلا يقع طلاق

(١) ما لم يكن الفسخ بسبب أنها محرمة عليه بسبب الرضاع . .

(٢) أي الفروج والتطّف .

(٣) نظام الطلاق في الإسلام ، ص ٦٣

في حالة الحيض ولا النفاس ، ولا في طهر مسها فيه الزوج ، إلا إذا استبان حملها ، فاللحامل أن يطلقها إذا أراد في أي وقت .

والدليل علي ذلك ما يأتي :

قول الله تبارك وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ { الطلاق : ١ } .

عن نافع : أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض علي عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : «مُرَّةً فليراجعها ، فليمسكها ، حتى تطهر ، ثم إن شاء أمسكها بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس . فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء» (١) .

وسوف أكتفي هنا بتفسير الرسول ﷺ للآية ، ولا داعي لنقل كلام أهل العلم والمفسرين .

ولعل - والله أعلم - أن الحكمة في منع الطلاق في فترة الحيض ، أو في طهر مسها فيه : أن ذلك يطيل علي المرأة العدة (٢) ، فإنها إذا كانت حائضاً لم يحتسب الحيضة من عدتها ، فتتظر من حيضتها وتتم مده طهرها ثم تبدأ العدة من الحيضة التالية ، وإن كانت طاهرة ومسها في الطهر فإنها لا تدري بم تعتد ، أبا الحيض أم بوضع الحمل إذا كانت حملت من ذلك المسيس (٣) .

تنبيه :

• صحيح أن جمهور الفقهاء علي أن الطلاق في فترة الحيض يقع وقد بوب البخاري رحمه الله في صحيحه فقال : (باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق) .

(١) رواه البخاري ومسلم من طريق مالك رحمه الله (أحمد شاكر) .

(٢) وهي ثلاث حيضات أو ثلاثة أشهر .

(٣) نظام الطلاق في الإسلام للعلامة أحمد شاكر .

• وروى عن سعيد بن جبير رحمه الله عن ابن عمر رضی الله عنهما قال : « حُسِبَتْ عَلَى تَطْلِيقَةِ » وذلك لما طلق امرأته وهى حائض فغضب النبي ﷺ وقال لوالده عمر بن الخطاب رضی الله عنه : « مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ ، فتلك العِدَّةُ التي أمر الله أن تطلق لها النساء » .

• ولكن ذهب بعض أهل العلم إلى أن الطلاق في الحيض لا يقع ؛ لأنه طلاق غير مأذون فيه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌ » أى مردود عليه ، قالوا : وقد ورد عن ابن عمر أنها لم تحسب شيئاً .

وفى رواية : « ليراجعها فإنها امرأته » ، وهذا هو الذى رجَّحه ابن حزم فى المُحَلَّى ، وابن تيمية وابن القيم رحمهم الله . ونحن نميل إلى هذا القول .

• وفيما اعلم أن بعض العلماء الموثوق بعلمهم يميلون إلى القول بعدم الوقوع ولكن يحيلون الفتوى لغيرهم فيها من الجهات المختصة ، وذلك حتى لا يفتحون على المسلمين باباً من أبواب الشر ، أو تفريق الكلمة .

وكم نتمنى أن تحسم لجان الفتوى هذه المسألة ولو عن طريق إعداد أبحاث خاصة بها والاهتمام بتثقيف الناس فى هذه المسألة وزجرهم عن إيقاع الطلاق فى الحيض . والله تعالى المستعان وهو أعلى وأعلم .

الحكم الثانى

الطلاق المقترن بعدد ، سواء كان باللفظ أو الإشارة ، لا يقع به إلا طلاق واحد إن استوفي الشروط .

وعليه فلو أن إنساناً قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً وقصد بذلك إيقاع الطلاق عليها ثلاث مرات فى مرة واحدة فلا يقع بذلك إلا طلاق واحد .

وذلك لأن الرسول ﷺ غضب عندما بلغه أن رجلاً طَلَّقَ امرأته ثلاث تطليقات .

فعن محمود بن لبيد ، قال : أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طَلَّقَ امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقام غضبان ، ثم قال :

« أَلْعَبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ » ^(١) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : طَلَّقَ رُكَّانَةُ بن عبد يزيد أخو بني مطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً ، قال فسأله رسول الله ﷺ : « كيف طَلَّقْتَهَا ؟ » قال : طَلَّقْتُهَا ثلاثاً ، فقال : « فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ ؟ » ، قال : نعم . قال : « فَإِنَّمَا تِلْكَ وَاحِدَةٌ فَأَرْجِعْهَا إِن شِئْتَ » . قال : فَرَأَيْتَهَا ^(٢)

الحكم الثالث

المعتدة (أي التي ما زالت في عدتها) من طلاق ، لا يقع عليها طلاق آخر في هذه العدة ، أي أن الزوج لا يمتلك عليها طلاقاً آخر وهي في العدة .

ولذلك يري المحققون من الفقهاء أن طلاق العدد لا يقع به إلا طلاقاً واحداً .

وهذا الذي كان عليه العمل في عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وعامين من عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، في أنهم يوقعون الثلاث في مجلس أو في عدة ، طلاقاً واحداً .

ولكن بعد مضي عامين من خلافة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، رأي الناس قد أحدثوا أمراً منكراً بذلك واستعجلوا به ، وقد كان لهم فيه أناة ، فأمضي عليهم أن ذلك ثلاث طلاقات بالفعل ، ردعاً لهم وتعذيراً ، وعلي كل حال هذا رأي رآه الإمام لمصلحة تقضيه ولمدة معينة ، فليس فيه تبديل ولا تغيير لأحكام الله تعالى ، بل هو اجتهاد من عمر لمصلحة راجحة ولمدة معروفة .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : كان الطلاق علي عهد رسول الله ﷺ وأبي

(١) رواه النسائي ، وقال الشوكاني : إسناده جيد . وقال ابن حجر في بلوغ المرام : رواه موثّقون . وقال في فتح الباري : رجاله ثقات . ووافقه علي ذلك العلامة أحمد شاكر .
(٢) رواه أحمد في مسنده وصحّحه العلامة أحمد شاكر .

بكر وستين من خلافة عمر : طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت فيه أناة ، فلو أمضيته عليهم) فأمضاه عليهم .

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله : إن الخلاف بين التابعين فمن بعدهم في الطلاق الثلاث ونحوه ، إنما هو في تكرار الطلاق ، أعني أن يطلق الرجل امرأته مرة ، ثم مرة أخرى ، ثم ثالثة (أي وهي في عدتها)^(١) ، فلا يقع بذلك إلا طلاق واحد ، لأن الزوج في العدة لا يملك إلا ما أذن الله به ﴿ إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ .

الحكم الرابع

لا يقع الطلاق إلا بلفظ أو دليل عليه ، فلا يكفي مجرد النية والعزم عليه ، بل لابد من القول الصريح ، وفي طهر لم يمسه فيه ، ويكون قاصداً بهذا اللفظ الإنشاء لا الإخبار بشئ مضي .

الحكم الخامس

الطلاق قبل الدخول بالزوجة (أي فترة العقد) ، أو ما يسمى هذه الأيام بفترة (كَتَبَ الكتاب) ، يكون في أي وقت ، وهو مرة واحدة فقط ، أي لا يملك إلا هذا الطلاق ، أي أن لمن عقد علي امرأة ، فله أن يطلقها - إن أراد ذلك - في أي وقت ، ولا يشترط في حيض أو طهر ، وليس له إلا طلقة واحدة كما تقدّم^(٢) .

الحكم السادس

المرأة الحامل التي استبان حملها يجوز طلاقها في أي وقت ، طلقة واحدة ، وعدتها حتى تضع حملها ، ولو في اليوم التالي للطلاق ، أو استمر سبعة أشهر أو يزيد .

(١) نظام الطلاق في الإسلام : للعلامة أحمد شاكر ص ٣٨ .
(٢) وإذا أراد أن يتزوجها من جديد فلا بأس ، بعقد جديد ومهر جديد ، إذ أن ذلك ليس طلاقاً رجعيّاً .

الحكم السابع

اليمين بالطلاق لا يقع به الطلاق ، فلو حلف إنسان ما بالطلاق علي شيء ولم يمضه فلا طلاق عليه ، وإنما هو شيء آخر ، إذ لا يمكن أن يُعلّق ذلك « الميثاق الغليظ » علي يمين فاجرة ، أو يمين لغو ؛ حلف بها الإنسان في ساعة طيش أو غير ذلك ، وأظن من يفعل ذلك يكون من الذين يتخذون آيات الله هزواً ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ﴾ وقد قال غير واحد من المفسرين : آيات الله هنا هي الطلاق .
وإنما هي يمين يكفرها كما يري أهل العلم ، وهو الراجع .

الحكم الثامن

الطلاق المعلق لا يقع في بعض صوره ، مثل أن يقول للزوجة : « لو فعلت كذا أو كذا فأنّت طالق » علي باب التهديد والزجر ، وهذا الأمر فيه خلاف عريض بين العلماء ، ولكن القول بعدم وقوع الطلاق بهذه الصورة هو الاختيار الصحيح لبعض أهل العلم ، والصواب أقرب لهذا الاختيار من غيره ، خاصة في تلك الأيام الغريبة التي تُتخذ فيها آيات الله هزواً ، وتتخذ فيها القرارات المصيرية بتزوة شر عابرة .

في حين أننا نقول بأن الطلاق المعلق الذي لا خلاف في وقوعه بين العلماء هو أن يعزم علي الطلاق ، ولكن يجعله متوقفاً علي أمر ما ، كأن يقول : « إذا جاء أبوك من سفره فأنّت طالق » ، فهو عازم علي الطلاق ولكن علّقه علي عودة أبيها ، أو كأن يقول : « إذا طلعت الشمس ، أو جاء عيد الأضحى فأنّت طالق » ! فهذا طلاق إذ كان عازماً عليه من قبل وجعله معلقاً ببلوغ أجل معين .

أما إذا قصد تهديد الزوجة عن طريق الطلاق ، فيستبعد جداً أن يكون « الميثاق الغليظ » خاضعاً لتزوة شر خاطفة ، بأن يقول لها : « إن فعلت كذا فأنّت طالق » ! فعلي أصبح قولني العلماء ليس بطلاق .

علي أننا لا ننكر قول العلماء الآخر ولكن أهل زماننا العمل فيهم بالقول الأول أقرب لقلة

العلم ونبرة من يتق الله في حقوق الأزواج ، ويعظم حدود الله ، ولا يتخذها هزواً ، ويحترم ذلك « الميثاق الغليظ » (١) .

وإليك زيادة بيان :

الطلاق المعلق علي شرط ، يقع إذا وقع الشرط ، إذا كان قاصداً الطلاق ، فإذا طلق الرجل زوجته مشروطاً بوقوع شرط أو عدم وقوعه فإن ذلك يترتب عليه الطلاق ، ما دام المطلق الذي اشترط طلاق زوجته وعلقه علي شرط يقصد تطبيقها إذا ما وقع الشرط يتحقق جوابه إذا ما تحقق جواب ذلك الشرط . هذا إذا قصد تطبيقها عند وقوع الجواب .

ولكن ذهب بعض أهل العلم أنه إذا لم يكن قاصداً تطبيقها بالطلاق المعلق وإنما قصد زجرها وتهديدها ومنعها وتخويفها فإنه والحالة هذه لا يقع طلاقاً ، وإنما يكون يميناً وعليه كفارة يمين ؛ إطعام عشرة مساكين من أوسط ما يطعم أهله أو كسوتهم فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وقالوا : إن هذا القول هو القول الراجح إذا كان القصد منه الحمل علي فعل شئ أو تركه إذا أنه اقرب للإيمان منه للطلاق ؛ وعليه ففيه كفارة يمين ، وعن قال بهذا القول جماعة منهم ابن تيميه رحمه الله .

ويري بعض العلماء أن هذا النوع من الطلاق من البدع والضلالات وينبغي علي الدعاة أن يحذروا المسلمين من التورط فيها ويشددوا عليهم في ذلك لأن هذا النوع من الطلاق وكذلك الحلف بالطلاق يؤرق كل مسلم غيور وينكد عليه حياته . والله تعالي أعلي وأعلم .

الحكم التاسع

لابد من الاشهاد علي الطلاق ، فيشهد المطلق شاهدي عدل سامعين فاهمين ، وكذلك في الرجعة .

(١) أنظر بحث الطلاق المعلق لهنة كبار العلماء (اللجنة الدائمة للبحوث والدعوة والإفتاء) طبعة دار التقوي والمكتبة الاثرية

ولقد فرط الناس هذه الأيام في هذا الأمر في معظم أمورهم ، إلا ما رحم الله .
ويري بعض العلماء أن ذلك علي الاستحباب ، ومن باب تعظيم هذا «الميثاق
الغليظ » .

الحكم العاشر

لا تصح الرجعة إذا قصد بها الزوج إيقاع الضرر بالزوجة ، لقوله تعالى : ﴿ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ { البقرة :
٢٣٠ } ، وقوله : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾
{ البقرة : ٢٢٨ } ، وقوله : ﴿ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ { البقرة :
٢٢٩ } ، وقوله : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾
{ البقرة : ٢٣١ } .

فاشترط بالرجعة ، ظنهم في إقامة حدود الله وآداب المعاملة الصحيحة وغيرها
من الآداب المتبادلة بين الزوجين ، والإصلاح والمعروف ، وبين تعالى أن من أراد
غير ذلك فقد ظلم نفسه أي بمعصية الله تبارك وتعالى

الحكم الحادي عشر

الطلاق الرجعي مرتان ، أي الذي يصح للزوج فيه إرجاع الزوجة مرة أخرى ، أي
أن الطلاق يكون مرتين ، وفي كل مرة إما : إمساك بمعروف ، وإما تسريح بإحسان .
والرجل مُخَيَّرٌ بعد إيقاع الطلقة الأولى ، علي الوجه الشرعي المبين سابقاً ، بين
أن يرجع فَيُمْسِكُ زوجته مرة أخرى ويعاشرها بإحسان ، أو يعزم ويجمع أمره ويدع
زوجته في عدتها من غير رجعه حتي تبلغ أجلها ، وتنقضي عدتها ، فإذا راجعها
إلي عصمته أو تزوجها مرة ثانية بعد انقضاء العدة ، فبعقد جديد ، وبشروط الزواج
المعروفة ، ثم شَجَرَ بينهما ما يضطره أو يضطرها للفراق مرة أخرى ، وعزم علي
الطلاق ، فطَلَّقَ مرة ثانية كان شأنه في هذه المرة الثانية كالمرّة الأولى ، إما إمساك

معروف أو تسريح بإحسان ، ثم إذا تزوجها مرة ثالثة سواء كانت بالرجعة في العدة أو بالزواج الشرعي بعد العدة ، فإنه لم يبق له عليها بعد ذلك إلا طلقه واحدة (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فلا تحل له هنا أبداً إلا إذا قُدِّرَ لها الزواج بزواج آخر ، وطلقها هذا الأخير أو مات عنها ، فله بعد ذلك أن يتزوجها ، ويبدأ الحياة مرة أخرى ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا (أَى الثَّانِي) فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ .

لأن الزوج الأول بعد أن فارقها ثلاث مرات غلب علي الظن أن معاشرته لها أصحت من الصعب ، ولكنها تزوجت غيره ، وجربت معاشرة رجل آخر ، فلعلها تحن إلي زوجها الأول ، وتذكر ما كان بينهما من خطأ منها ، فتندم عليه وتتوب منه ، وهو قد يتبين له ما كان منه من خطأ فيحسن العلاج ، وأنه الآن أقدر علي علاج ما كان بينهما من شر بعد أن أقلق مضجعه أن أصبحت زوجته بين يدي رجل آخر ! .

إلي هنا ينتهي ما يمكن ان يقال تحت باب « أحكام الطلاق » ولكن ثمة أمور لابد من التنبيه عليها ؛ منها الغيرة التي تحدث عند الزوجين غالباً أو عند أحدهما ، وأمر تعدد الزوجات ، وبيان حكمة الإسلام في تعدد الزوجات ، وخطر مشاركة المرأة الرجل في العمل وغير ذلك .

أولاً : حكمة الإسلام في تعدد الزوجات

الإسلام دين عالمي شامل كامل يصلح لكل العصور والامكنة ، ولذا فقد أباح الإسلام تعدد الزوجات ، ذلك لأن الظروف قد تقتضي التعدد لصالح الذكر أو الأنثى أو كليهما ، فالله تعالى أعلم بما يصلح خلقه فهو المتصف بالعلم المطلق ولا يصف الدواء إلا من علم بالداء ، قال الله تعالى : ﴿ فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ النساء ٣ |

وعن عمير الأسدي قال : (أسلمت وعندي ثمان نسوة ، فأثبت الرسول ﷺ فذكرت له ذلك ، فقال : « اختر منهن أربعاً » (١))

وقال ﷺ : « واتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٢) .

وقد أكثر ﷺ من الزوجات وعدد الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم من أهل العلم ، وعن عدد نساء الحسين ، وابن عمر رضي الله عنهما وغيرهما كثير .

فهذا سيدنا عمر رضي الله عنه يعرض ابنته حفصة علي أبي بكر الصديق مع أن عنده امرأة تدعي « أم رومان » ، ولم تكن زوجة أبي بكر مريضة ولا عاقراً .

ولا يحق للأثني والذكر الإعتراض علي مشروعية التعدد ، فذلك إعتراض علي المشرع الخالق الواحد الأحد سبحانه وتعالى : « لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ » (٢٣) { الأنبياء } فكما إن المريض لا يحق له الإعتراض علي الصحيح وكذلك الفقير لا يحق له الإعتراض علي الغني ، وكذلك المشوة الخلقة لا يحق له الإعتراض علي السليم ، وكذلك العقيم لا يحق له الإعتراض علي من يولد له ، وهكذا مما لا يعلم حكمته إلا الله ، فكذلك التعدد لا يُعْتَرَضُ عليه ولا تشوة صورته أمام الناس ، لأن به حُكْمٌ وفوائد منها ما نعلمه ومنها ما نجهله .

ولما تمنى بعض النساء ما يخص الرجال نزل قوله تعالى : « وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » { النساء : ٣٢ }

والذي يظهر لنا - بعلمنا القاصر - ، أن التعدد تقتضيه الحياة خاصة لفئة من الناس أعطاهم الله نعمة الدين والعقل والصحة والمال ، وفي الغالب أن الرجال لهم النصيب الأوفر من هذه النعم ، ولذا جعل التعدد من نصيبهم دون النساء ، فلو

(١) رواه أبو داود وابن ماجه .

(٢) رواه البخاري .

أخذنا تركيب الرجل النفسي والجسمي والعضوي وما كلفه الله به من العمل،
لوجدناه أحق بالتعدد .

وإليك تفصيل ذلك :

١ - لو جمع الرجل أكثر من امرأة بعقد شرعي لما حصل اختلاط في الأنساب
بخلاف العكس ، فجهاز الرجل التناسلي يؤهله لذلك بخلاف المرأة .

٢ - التركيب الجسمي للرجل أصبح من المرأة في الغالب ، فبحكم طبيعة عمله
وخلوه من الحيض والنفاس والحمل والإرضاع ، فيكون جسمه أصبح من المرأة التي
قضى الله عليها بالحمل والحيض والنفاس والولادة والإرضاع ، والرجل في الغالب
يتحكم بعقله وبواسطته يستطيع إدارة امرأتين وثلاث وأربع ، وهذا بخلاف من
تتحكم فيه العاطفة التي يحتاج إليها لتربية الأطفال والحنان عليهم ولذلك نجد النساء
لا يصمدن أمام المشاهد المؤثرة وينسين سريعاً ويكفين لأنفسه الأسباب .

ومن هنا جاءت شهادتها فيما لا يطلع عليه في الغالب إلا الرجال علي النصف
من شهادة الرجل كالبيع والشراء ونحو ذلك .

٣ - وشُرِعَ الجهاد بحق الرجال دون النساء حيث الجهاد فيه دماء وجثث لا
يتحمل منظرها كثير من النساء .

٤ - الرجل في الغالب يتمكن من الإنجاب إلي سن متأخرة من حياته بخلاف
النساء فإنهن يتوقفن عن الإنجاب في سن مبكرة ، والمعروف بسن اليأس ، فالبعض
منهن في الأربعين ، وفي الخامسة والأربعين والغالب في الخمسين من عمرها .

٥ - ويوجد بعض الرجال أعطاهم الله قدرة جنسية زائدة ومعلوم ما يطرأ

علي المرأة من حيض وحمل ونفاس ، فالتعدد يساعد علي حل المشكلة ، ويرى
الإمام أحمد بن حنبل في زمانه أن يتزوج الرجل أربعاً .

٦ - حسب الاحصاءات ثبت أن موت الرجال أكثر من النساء بسبب الحوادث

والحروب التي يتعرض لها الرجال أكثر من النساء مما يترتب عليه بقاء نسبة الإناث أكثر من نسبة الرجال ، فلا حَلَّ لهذه المشكلة إلا بالتعدد ، يضاف إلي ذلك أن نسبة الإناث أكثر من الذكور مما يضاعف المشكلة ، حتي يعلم أنه ليس من علاج إلا بالتعدد مع وجود نسبة قليلة من الرجال لا يتزوجون البتة بسبب ظروف النفقة وغيرها .

وبعضهم يؤخر الزواج إلي سن متأخر بخلاف الفتاة التي تكون مستعدة للزواج في سن مبكرة .

٧ - الرجل بحكم اختلاطه بالناس ، قد يكون كريماً أو عالمياً يبحث الناس عنه لعلمه أو صاحب جاه ، أو تكون طبيعة عمله يحتاج إلي من يساعده ، فالرجل في تلك الأحوال بحاجة إلي عدد من النساء يتكاتفن في العناية بشئون الأولاد من جهه وتقديم الخدمة الكاملة للرجل من جهه أخرى ، فالتعدد يحل كثير من هذه المشكلات .

٨ - كذلك ما يطراً علي المرأة من عقم أو مرض ونحوهما من مثل كراهته لها أو حبه لغيرها ونحو ذلك فايهما أولي التعدد أم الطلاق ؟!

الحقيقة أن التعدد أفضل بكثير للمرأة الأولي والثانية ؛ أما الأولي فسلمت من الطلاق ، والثانية استفادت من هذا الرجل الناضج في دينه وعقله وماله ، وربما كانت المرأة الثانية مُطلَّقة أو أرملة أو عانساً أو بها عيب خلقي ونحو ذلك .

ولنفرض أن الأولي سليمة من العقم والمرض ، نسألها : يا مسلمة : أين التجرد من الابانة ؟ أين الإيثار ؟ أين التضحية أين الأخوة الإسلامية ؟ ونوجّه السؤال كذلك للمرأة الثانية المترددة في قبول الرجل المتزوج : أين الإيثار ؟ أين التضحية ؟ أين الأخوة الإسلامية ؟ ولربما فتح الله للأولي والثانية والزوج خيراً كثيراً وسعة في الرزق والمال والولد ، وجمع بينهم إذا علم منهم صدق النية .

صحيح أن الأولي والثانية قد يكرهون مثل هذا الزواج ، ولكن هل المكروه معلومة نتائجه ؟

الجواب : لا ، قال تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] .

وقال تعالى : ﴿ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ۝١٩ ﴾ [النساء] .

٩ - ليس تكثير النسل مطلباً شرعياً ، يساعد الأمة في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري ويسدُّ بهم ثغور المسلمين ويكثر بهم أمة محمد ﷺ يوم القيامة؟ وبكثرة النسل نستغني عن الأيدي المخالفة لنا في المعتقد والدين ، ولذلك يقول رسولنا ﷺ : « تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثركم بالأمم يوم القيامة »^(١) ،

ليس التعدد وسيلة من وسائل تكثير النسل لهذه الغايات السامية ؟

١٠ - إن المرأة لا يمكن أن تستغني عن الرجل بأي حال من الأحوال مهما عملت ومهما كسبت ومهما توصلت إلي أعلي المراكز الإجتماعية والثقافية .

١١ - مما تقدم يتبين لنا أن التعدد أمر يقتضيه النقل والعقل لمصلحة الفرد والجماعة ، فحري بالمرأة الأولي والثانية والثالثة والرابعة أن يرضين بما قسم الله لهن ، ومعلوم أنه لا يأخذ في الدنيا شئ إلا نصيبه ، وحري بالمرأة ألا ترد الرجل المتدين صاحب الخلق سواء كان متزوجاً أم لا ، ولقد رسم لنا رسول الله ﷺ المقياس الذي تتبعه في ذلك فقال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجهوا إلا تفعلوا تكن فتنه وفساد كبير »^(٢) ، ولم يفرق ﷺ بين المتزوج وغير المتزوج ، المهم الدين والأمانة .

وقال ﷺ : « ثلاثة لا تزخروهن : الصلاة إذا وجبت ، والجنابة إذا حضرت والأيم إذا

(١) رواه أبو داود والنسائي .

(٢) رواه الترمذي .

وجدت كفوًّا»^(١) ، ولما سئل أحد السلف : ممن تزوج ابتك ؟ قال : (أزوجها صاحب الدين ، إن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها) ، دعونا نفترض أن هذه المرأة التي رفضت التعدد أنها تزوجت برجل مفرد لكنه لا يصلي أو يتعاطي للمخدرات والخمور والدخان ، أو يسهر الليالي بما لا فائدة فيه أو يسافر للفساد ، أو أنه رجل بخيل أو أحمق أو أخرق ، أو قد تزوج كفه ثم يتزوج عليها ف وقعت فيما هربت منه ، ونقول لها بحق إن المرأة العاقلة هي التي تقبل نصف وثلث وربع زوج عاقل متدين خير لها من مفرد يتصف بما مضى من الصفات المنحرفة ، وخير لها من أن تمضي زهرة شبابها بدون زواج فتتم ، ولا ينفع الندم ، وما قلناه يتضح إذا حُكِّمَ العقل ، وابتعدت العاطفة .

وللنكاح جعل الله ولاية المرأة بيد الرجل حتي يكمل النقص الموجود لديها ؛ قال ﷺ : « لا نكاح إلا بولي » ، لذلك فالواجب علي الرجال ألا يدخروا وسعاً في تقديم النصح والمشورة لمن جعل الله ولايتها في يده وعلي بذل الجهد في إقناعها بالرجل العاقل المتدين سواء كان معه زوجته أم لا ، وعليه أن يصبر في مناظرتها ومقارعتها بالحجة حتي يزول هذا الخوف الذي زرع في قلبها نتيجة الإقتراعات علي التعدد بسبب للمشاهدة والقرأة التي تشوّه التعدد ، ولا تنسي حديث بعض النساء اللاتي مررن بتجربة فاشلة مع التعدد إما لحمقها أو بسبب ضعف الوازع الديني لديها فنغصت حياة زوجها فطلّقها ، أو بسبب أنها وقعت بيد أحمق أو بيد رجل ضعيف الوازع الديني فطلّقها ، وهذا لا غرابة فيه ، فقد يظلم وقد يطلق ، ولكن مثل هذا الصنيع أليس يحصل من المفرد الذي ليس عنده إلا زوجة واحدة ، فإذا عرف السبب بطل العجب ، وكلنا يعلم أن الدين الإسلامي يحرم الظلم بشتي ألوانه ويحرم ظلم الزوجة ، ويزداد تحريم الظلم فيمن عنده أكثر من زوجة ولذلك يقول المصطفى ﷺ « من كانت له امرأتان فمال إلى أحدهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل »^(٢) إذن ما يفعله بعض الرجال من ظلم لزوجاتهم وتكبر بعضهم لزوجاتهم

(١) رواه الترمذي وفيه ضعف .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه . .

القديمات أمر لا يقره الشرع ، ويأثمون علي ذلك .

لذلك يستحسن للرجل أن يبادر بالتعدد مادام أنه في مرحلة الشباب ، وهذا لصالح زوجته الأولى ، حتي يجد في القديمة ما يجده في الجديدة من الحيوية والشباب ، وبببادرته سيساعد في حل كثير من المشكلات .

ولقد بين ﷺ ، وهو صفوة الخلق طريقة التعامل بين الزوجات ، فقال ﷺ : «اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» (١) ، ومعلوم أن الذي يملكه ﷺ من حيث النفقة والكسوة والمسكن وغيرها مما هو في مقدور الرجل أن يعدل فيه . والذي لا يملكه الحب ودواعيه فإنه لا يلام شرعا على ذلك إذا لم يتكلم به أمامهن .

فالمقصود هو الميل القلبي الذي لا يتحكم به الإنسان إنما هو إلى الله تعالى ، والمهم أن يجتهد المسلم ويتحرى العدل ويعقد النية على ذلك والله عليه شهيد ورقيب حتى نكون بحق خير أمة أخرجت للناس .

أنظر إلى وضع الغرب والشرق حينما تنكبوا الإسلام كيف ضلوا وأضلوا، فمنعوا تعدد الزوجات وفي المقابل سمحوا بتعدد العشيقات والخليلات ! فانتشر الزنا وقل الحياء فتبدلت الزوجات ، وامتهنت الكرامات ، وتمزقت الأسرة وشرد الأطفال وكثر اللقطاء وتفشت بينهم الأمراض المزمنة « كالإيدز » ، و « الهريس » و « السيلان » و « الزهري» (٢) .

ثانياً خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان العمل :

إن الدعوة إلى نزول المرأة للعمل في ميدان الرجال المؤدى إلى الاختلاط سواء كان ذلك على جهة التصريح أو التلويح بحجة أن ذلك من مقتضيات العصر ومتطلبات الحضارة

(١) رواه الحمسة إلا أحمد .

(٢) نقلاً عن كتاب {الزواج} للشيخ ابن الجار الله

أمر خطير جداً له تبعاته الخطيرة وثمراته المُرّة وعواقبه الوخيمة . رغم مصادمته للنصوص الشرعية ؛ التي تأمر المرأة بالقرار فى بيتها والقيام بالأعمال التى تخصها فى بيتها ونحوه .

ومن أراد أن يعرف عن قرب ما جناه الاختلاط من المفسدات التى لا تحصى ، فليُنظر إلى تلك المجتمعات التى وقعت فى هذا البلاء العظيم اختياراً أو اضطراراً ، بإنصاف من نفسه وتجرد للحق عما عداه ، يجد التمرُّ على المستوى الفردى والجماعى ، والتحسُّر على إنقلاب المرأة من بيتها وتفكُّك الأسر ، ونجد ذلك واضحاً على لسان الكثير من الكتّاب ، بل فى جميع وسائل الإعلان ، وما ذلك إلا لأن هذا هدم للمجتمع وتقويض لبنائه .

والأدلة الصحيحة الصريحة الدالة على تحريم الخلوة بالأجنبية وتحريم النظر إليها ، وتحريم الوسائل الموصلة إلى الوقوع فيما حرم الله أدلة كثيرة قاضية بتحريم الاختلاط ، لأنه يؤدى إلى ما لا تُحمد عقباه .

وإخراج المرأة من بيتها ؛ الذى هو مملكتها ومطلقها الحيوى فى هذه الحياة إخراج لها عما تقتضيه فطرتها وطبيعتها التى جبلها الله عليها ، فالدعوة إلى نزول المرأة فى الميادين التى تخص الرجل أمر خطير على المجتمع الإسلامى ومن أعظم آثاره وسائل الزنا الذى يفتك بالمجتمع ويهدم قيمه وأخلاقه .

ومعلوم أن الله تبارك وتعالى جعل للمرأة تركياً خاصاً يختلف تماماً عن تركيب الرجل ، هياها به للقيام بالأعمال التى فى داخل بيتها ، والأعمال التى بين بنات جنسها .

ومعنى هذا : أن اقتحام المرأة لميدان الرجال الخاص بهم يعتبر إخراجاً لها عن تركيبها وطبيعتها ، وفى هذا جناية كبيرة على المرأة وقضاء على معنويتها وتحطيم لشخصيتها ، ويتعدى ذلك إلى أولاد الجيل من ذكور وإناث لأنهم يفقدون التربية والحنان والعطف ، فالذى يقوم بهذا الدور هو الأم ، والأم قد فصلت منه وعزلت تماماً عن مملكتها التى لا يمكن أن تجد الراحة والاستقرار والطمأنينة إلا فيها ، وواقع المجتمعات التى تورطت فى هذا أصدق شاهد على ما نقول .

والإسلام جعل لكل من الزوجين واجبات خاصة على كل واحد منهما أن يقوم بدوره، ليكمل بذلك بناء المجتمع في داخل البيت وفي خارجه .

فالرجل يقوم بالنفقة والإكساب والمرأة تقوم بتربية الأولاد ، والعطف والحنان والرضاعة والحضانة والأعمال التي تناسبها لتعليم الصغار وإدارة مدارسهن والتطبيب والتمريض لهن ونحو ذلك من الأعمال المختصة بالنساء .

فترك واجبات البيت من قبل المرأة يعتبر ضياعاً للبيت بمن فيه ويترتب عليه تفكك الأسرة حسيًا ومعنويًا ، وعند ذلك يصبح المجتمع شكلاً وصورة لا حقيقة ومعنى ^(١) .

ثالثاً : مشكلة غلاء المهور :

إن مشكلة غلاء المهور في زماننا هذا من أكبر المشاكل التي يجب الإعتناء بها والعمل على حلها ، لما يترتب على غلاء المهور من أضرار منها :

١ - قلة الزواج التي تقضى إلى كثرة الأيامى وانتشار الفساد .

٢ - الإسراف والتبذير المنهى عنهما شرعاً .

٣ - مدعاة لتعاطي الحلول للحرمة بدلاً من الزواج الحلال .

٤ - تكليف الرجال ما لا طاقة لهم به .

٥ - وجود شيء من هذه المفاصد في شخص تجعله عضواً أشل لا يتنفع به في مجال البناء السليم دينياً وإجتماعياً وثقافياً وسياسياً وعسكرياً وصناعياً

٦ - إن الشخص إذا تعذر عليه الزواج من بلده نتيجة غلاء المهور ، اضطر إلى الزواج من الخارج ، والزواج بالأجنبية في هذا الوقت له آثاره السيئة على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة .

(١) نقلًا عن مقال لسماحة العلامة « عبد العزيز س باز » من كتاب { الثمار النافعة للشيخ الجار لله }

٧ - من الآثار السيئة لغلاء المهور أن الآباء قد يمنعون الأكفاء لأنهم ربما لا يستطيعون دفع المهر ، وتزويج غير الأكفاء .

والحل :

اقترح بعض العلماء لهذه المشكلة حلولاً منها :

١ - توعية الناس بطرق الإعلام والخطابة في الجوامع والمجامع المناسبة ويركز على تخيير الأولياء من العضل ويرغب الناس في الاصطلاح بينهم على مهر معين ، وذلك بأن يتفق أهل كل بلد أو كل قبيلة على مقدار معين .

٢ - منع الناس من الإسراف في مراسم الزواج .

٣ - التطبيق العملي من الطبقة الواعية من الناس بأن يزوجوا موليّاتهم من الأكفاء ويقنعوا بما تيسر .

٤ - منع الغناء الذي أحدث في حفلات الزواج بما يصاحبه من آلات اللهو وما يستأجر من مغنين ومغنيات وآلات الصوت .

٥ - معاقبة من أسرف في الزواج حتى ولو باللوم والعتاب اللطيف .

هدية غالية لأبي البنات :

جاء في ترجمة « سعيد بن المسيب » رحمه الله أن عبد الملك بن مروان خطب ابنته لابنه الوليد حين ولّاه العهد ، فأبى سعيد بن المسيب أن يزوجه لها ، قال « أبو وداعة » : كنت أجالس سعيد بن المسيب ففقدني أياماً ، فلما جئت قال : (أين كنت ؟) ، قلت : توفيت زوجتي فاشتغلت بتجهيزها ودفنها . فقال : هلاً أخبرتنا فشهدناها ؟ قال : ثم أردت أن أقوم ، فقال : هل تزوجت امرأة غيرها ؟ فقلت : يرحمك الله ، ومن يزوجني وما أملك إلا درهمين أو ثلاثة ؟ فقال : إن أنا فعلت تفعل ؟ قلت : نعم . فحمد الله تعالى

وصلى على النبي ﷺ وزوجنى على درهمين أو ثلاثة ، قال : فقمتم وما أدري ما أصنع من الفرح ، وصرت إلى منزلي ، وجعلت أفكر عن آخذ وأستدين ، وصليت المغرب وكنت صائماً ، فقدمت عشائي لأفطر ، وكان خبزاً وريثاً ! وإذا بالباب يُقرع ، فقلت : من هذا ؟ فقال : سعيد ، ففكرت في كل إنسان اسمه سعيد إلا سعيد بن المسيب ، فإنه لم يُرَ منذ أربعين إلا ما بين بيته والمسجد ، فقمتم وخرجت ، وإذا بسعيد بن المسيب ، وظننت أنه بدا له ، فقلت : يا أبا محمد هلاً أرسلت إلى فأتيتك ؟ قال : لا ، أنت أحق أن تُرَار . قلت : فما تأمرني ؟ قال : رأيته رجلاً عزياً قد تزوجت فكرهت أن تبيت الليلة وحلك ، وهذه امرأتك !! فإذا هي قائمة خلفه في طوله ، ثم دفعها في الباب ، وردّ الباب ، فسقطت المرأة من الحياء ، فاستوثقت من الباب ، ثم صعدت إلى السطح ، وناديت الجيران ، فجاءوني ، وقالوا : ما شأنك ؟ قلت زوجنى سعيد بن المسيب ابته ، وقد جاء بها على غفلة وما هي في الدار فترلوا إليها ، وبلغ أمي فجاءت ، وقالت : وجهي من وجهك حرام إن مسستها قبل أن أصلحها ثلاثة أيام ، فأقمت ثلاثاً ثم دخلت بها ، فإذا هي أجمل الناس ، وأحفظهم لكتاب الله تعالى ، وأعلمهم بسنة رسول الله ﷺ ، وأعرفهم بحق الزوج ، قال : فمكثت شهراً لا يأتيني ولا آتيه ثم آتيه بعد شهر ، وهو في حلقته فسلمت عليه فرد عليّ السلام ، ولم يكلمني ، حتى انقض من في المجلس ، فلما لم يبق غيري ، قال : ما حال ذلك الإنسان ؟ قلت على ما يحب الصديق ويكره العدو ! .

المرأة المسلمة في الميزان

المسلمة لها خصائص لا يشاركها غيرها من بنات جنسها فيها ، وكذلك تختلف عن الرجل في أمور إذا حاولت أن تكون مثله ، أو حاول هو أن يكون مثلها . انقلبت الموازين . ومن هذه الخصائص :

١ - اللباس :

إن للمرأة المسلمة لباساً خاصاً بها يختلف عن لباس الرجل ، تبعاً للمهام التي خلقت

مهيئة لها دون الرجل ؛ مثل الإنجاب والإرضاع والتربية إذ هذه الأعمال تتطلب أن تكون المرأة على حال تمكنها من القيام بها ومن جملة هذه الأشياء اللباس المناسب ، فلباس المرأة ينبغي أن يكون جميلاً حسناً تتحلى به لزوجها ، ولذلك أذن الشارع لها أن تتحلى بالذهب والحديد ، ولكن إذا خرجت من بيتها لأمر استدعى خروجها ، تخرج جامعة عليها ثيابها لا يبدو منها إلا إحلى عينها ، وإذا اضطرت أن تتواجد في مجالس الرجال فلتجلس مختصرة مستورة لا يرى منها شيء إلا ما ظهر من ظاهر لباسها على جسمها .

٢ - لزوم البيت

فهو تلزم بيتها وهو مقر عملها ، فلا تفارقه إلا من ضرورة تستدعي ذلك منها ، فعمارة البيت متوقفة عليها من طعام وتنظيف وتربية الأجيال وأهمها عمارته بالصلاة والذكر والدعاء وتلاوة القرآن .

وأى عمل يطلب منها خارج البيت فهو مناف لطبيعتها ، يعوقها عن أداء رسالتها التي لا يقدر عليها سواها .

٣ - أهمية الولاية عليها

لأن من خصائصها وفق فطرتها ضرورة الولاية عليها ، وهذه الولاية تكون لزوجها ، أو ذى محرم كآب أو أخ أو عم ، أو القاضى إن لم يكن لها ولى .

فهى محتاجة لهذه الولاية فى زواجها وسفرها وطلاقها فى بعض صوره وفى خلوتها بأجنبى لضرورة ؛ كالطبيب عند الضرورة وانعدام من تطيب من النساء

٤ - سقوط فريضة الجهاد وواجب الجماعات

أما سقوط الجهاد فلمعجزها وانشغالها بمهام يستتبعها ، فأما شهود الجماعات فلما سبق ولتربية الأولاد وليستأنس بها أطفالها ولما فيها من عورات . فالمرأة كلها عورة فإن خرجت

للجماعات أو الجهاد تطوعاً فلا بأس بشروط وضعها أهل العلم حتى يؤمن عليها من الفتنة وكذلك الفتنة بها .

٥ - عدم إشراكها في تشييع الجنائز .

٦ - كون صوتها عورة .

٧ - عدم توليها المهام الكبرى كالإمارة والوزارة والقضاء لما يصيبها من تغير نفسى وغيره فى فترة حيضها ونفاسها فتقطع عن عملها ، فلا تصلح بفطرتها لتولّى تلك المهام .

٨ - إستحقاق المهر من الزوج وغير ذلك من الخصائص التى اختصت بها المرأة عن الرجل ^(١) .

قدوات صالحات لنساء اليوم

(١) سارة زوجة إبراهيم الخليل

لما دخلت سارة على طاغية مصر قام إليها ، فتوضأت ، ثم قالت داعية ربها : اللهم إنك تعلم أنى آمنت بك وبرسولك ، وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على هذا الكافر . فسقط الطاغية وما قدر على القيام أو مد يديه إليها .

(٢) هاجر أم إسماعيل وزوجة الخليل

عندما تركها إبراهيم عليه الصلاة والسلام وولدها الرضيع فى مكان عند الكعبة بمكة المكرمة وعاد راجعاً إلى وطنه ، قالت له : أكله أمرك بهذا يا نبي الله (أى أمرك بتركنا هنا حيث لا ماء ولا طعام ولا أنيس) فقال : نعم . قالت : اذهب فلن يضيعنا! .

(١) بتصرف من كتاب : (المرأة المسلمة) للجزائري

(٣) امرأة عمران أم مريم

كانت « حنة » امرأة عمران لا يولد لها ، فرأت يوماً طائراً فى حديقة يطعم أفراده ؛ فحنت إلى الولد ، واشتافت إلى الولادة ، فقالت : رب إن رزقتنى ولداً جعلته خادماً لبيتك المقدس . فاستجاب الله تعالى لها ، فحملت بمريم أم عيسى عليه السلام ، ومات عمران وهى حامل ، ودنا وقت الولادة فولدت بنتاً أنثى ، فتحسرت وقالت : ﴿ رب إني وضعتها أنثى وليس الذكر كالأنثى ﴾ أى فى خدمة البيت ، وسمتها مريم وعوذتها من الشيطان الرجيم هى وذريتها قالت : (أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم) فبارك الله فى مريم فكانت من أصلح الناس وولدت نبياً معجزة لبنى إسرائيل وهو من أولى العزم من الرسل .

(٤) خديجة بنت خويلد أم المؤمنين وزوج الرسول ﷺ

لما جاءها الرسول ﷺ يرجف مغزوعاً من رؤية الملك لأول مرة ؛ جبريل الذى فاجأه فى الغار قالت فى ثقة المؤمن الموقن تطمئن الرسول ﷺ على مستقبله : كلا والله ما يخزيك الله أبداً ، إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق .

وواسته حياتها كلها بالجهد والمال وأنفقت كل مالها على الدعوة حتى استحقت أن يُقرئها ربها السلام عن طريق الوحي ويشرها بيت فى الجنة لا صخب فيه جزاء أنها وفرت جواً هادئاً لرسول الله ﷺ .

(٥) عائشة أم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ

كانت فقيهة فى علوم كثيرة ، وما كان أصحاب الرسول ﷺ يختلفون فى شئ بعد موت الرسول ﷺ ، فيسألونها إلا وجدوا عندها منه علماً ، وصبرت عندما رُميت بالإفك فنزل فيها وفى براءتها من الزور قرآن يتلى إلى يوم القيامة وكانت كثيرة

العبادة من صلاة وصوم ، وكانت تكثر من النفقة فى سبيل الله ، وكانت شديدة البكاء من خشية الله تعالى .

(٦) فاطمة بنت رسول الله ﷺ

كانت زوجة لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه ، بنت رسول الله ﷺ وأكرماً أهله عنده و كانت بارّة بزوجها طول حياتها رضى الله عنها .

سأل مرة رسولُ الله ﷺ بعضَ أصحابه ما خير للنساء ؟ فلم يجبه أحد ، فذهب على وسأل فاطمة رضى الله عنها ، فقالت : (خير لهن أن لا يرين الرجال ولا يرونهن) فرجع على وأخبر الرسول ﷺ ، فقال له : من علمك هذا ؟ قال : فاطمة . قال : إنها بضعة منى !! .

(٧) ذؤابة زوجة رياح التابعى

يروى أن رياحاً بن عمرو القيس - تابعى جليل - تزوج امرأة يقال لها (ذؤابة) فلما جاء النهار أراد أن يختبرها فقامت تعجن عجينة ، فقال لها : أحضر لك خادمة ؟ فقالت : أنا تزوجت رياحاً وما تزوجت جباراً عتيداً . فلما جاء الليل تناوم رياح ، فقامت ربع الليل ، فقالت : يا رياح قم ، فقال : سوف أقوم . وظل نائماً ، فقامت ربع الليل الثانى ، وقالت : يا رياح قم . فقال : أقوم ، فمضى الربع الثالث ، فقالت : يا رياح قم ، فقال : أقوم ، فدخل الربع الرابع ، فقالت : يا رياح : قد عسكر المعسكرون وفاز المحسنون ، ياليت شعرى من غرّنى بك ! .

وكانت رحمها الله إذا دخل الليل ، تكون فى أجمل هيئة ، فإذا كان له بها حاجة أصابها ، ثم تفرغاً للعبادة .

هذا ولو ذهبنا نستعرض ذاكرة التاريخ لوجدناه يحفظ قدوات صالحة لكلا الفريقين رجالاً ونساءً ، والمقصود أن يكون قدوة المسلم والمسلمة سلفنا الصالح

عليهم رحمة الله ، لا أهل الفن وغيرهم ممن حاز الشهرة عند كثير من أهل هذا الزمان .

ويبقى بحمد الله وتوفيقه موضوع مهم أردنا أن نلفت الأنظار إليه ، وعن قصد جعلناه خاتمة لهذا البحث الذى نسال الله أن يتقبله ، وأن يحوز رضاه تعالى؛ فهذا أهم ما يُعْمَلُ له ، وهذا الموضوع ربما يكون سبباً فى كثير من المشاكل التى تُعَكِّرُ على الحياة الزوجية صفوها ألا وهى أمر « الغيرة » .

والغيرة سلاح ذو حدين - كما يقال - فمنها ما هو محمود ومنها ما هو مذموم، والمسلم يستخدمها فى ما يُحْمَدُ ، فقد ثبت فى الصحيحين عن عبد الله بن مسعود أن الرسول ﷺ قال : « ما أحد أغير من الله » .

وثبت فيهما أيضاً عن المغيرة بن شعبه ، قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلاً مع امرأتى لأضربنه بالسيف غير مصفح ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : «تعجبون من غيرة سعد ؟ والله لأننا أغير منه ، والله أغير منى ، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن . . . » ، وفى سنن أبى داود والنسائى والدارمى وسنن ابن ماجه والمسند لأحمد أنه ﷺ قال : « إن من الغيرة ما يحبها الله الغيرة فى الرؤية ، والغيرة التى يكرهاها الله الغيرة فى غير رؤية . . . »

وعليه فالغيرة المحموده والمحبوبة عند الله تعالى هى ما وافقت غيرة الله تعالى، ثم إن غيرة الله كما تقدم هى أن تنتهك محارمه ، وهى أن تؤتى الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

فهذه أحب الغيرة إلى الله تعالى ، لأنها تنطلق من همة عالية وإيمان بالله تعالى .

وليها غيرة الرجل على أهله بحقها ، ومن لم يغر على أهله فهو ديث ،

ولذلك كان من حكمة الله تعالى فى تحريم أكل لحم الخنزير ، أن من يأكل لحم الخنزير لا يغار على أهله ، حيث ينتقل إليه هذا الطبع من لحم الخنزير الذى لا يغار على أنثاه ، ويقول بعض أهل العلم أن كل الحيوانات تغار على أنثائها إلا الخنزير ، فسبحان الله : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مِنْ خَلْقِهِ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ .

ولذلك كان أهل الكتاب وغيرهم من الكافرين الذين يأكلون لحم الخنزير لا يغارون على أنثاهم وهذا ظاهر فى النصارى خاصة .

أما غيرة النساء بعضهن من بعض ، وغيرة الرجال فى أمور الدنيا بعضهم من بعض ، فهذا إنما يكون غالباً من قلة الإيمان وضعف الوازع الدينى وترسيخ أمور العقيدة فى القلب ، لا سيما الإيمان بالآخرة والموت والعرض على الله بعد الموت ، وهوان الدنيا بالنسبة لأمر الآخرة ، وهذه الغيرة أشبه ما تكون بغيرة الأطفال بعضهم من بعض! .

وعلى كل حال فالمقصود هنا بالكلام ؛ الغيرة بين الزوجين ، إذ لا بأس أن يغار الرجل على زوجته مع ضبطها بالميزان الشرعى ومعرفة المحمود منها والمذموم .

واليوم إذ نرى - وللأسف الشديد - ما وصل إليه حال كثير من نساءنا من التبرج وإظهار معظم مفاتن جسدن بل كل مفاتنهن ولا حول ولا قوة إلا بالله ، سواء كن متزوجات أو شابات غير متزوجات ، بل قل حتى ولو كن مستدمات فى السن ، كل هذا - وبكل أسف - لانعدام الغيرة المحموده من قلوب الأزواج على زوجاتهم ، أو غيرة الأباء على بناتهم ، والأخوة على أخواتهم .

أقول لو كانت الغيرة المحموده موجودة فى قلوب الناس سواء كانوا أزواجاً أو آباء أو إخوة أو أولياء على كل من له ولاية شرعية عليها ، حتى لو كان الابن على أمه ، لما وجدنا شوارع المسلمين تغص بهذه المفاتن ، وكأنك وأنت تمشى فى الطريق

فى بيت من بيوت الأزياء ، حيث أن كل امرأة تحاول وبشدة - إذ انعدم الدين والحياة والولاية الصالحة - أن تبدى أحسن ما تجد من ملابس ، وكان الطريق ميدان للتسابق لاختيار أحسن « الموضات » أو أحسن الأذواق !!! .

قال بعض الصالحين عن « كتاب الله » لو تمسك به الناس :

تالله لو أخذ الأنعام بحكمه لسمو وحازو فى المدى الأفلاك
ولما رأيت من الملاحم مرّها ولما رأيت من المآسى دراكا .
ولما تبرجت النساء بفتنة تستام فى أعراضها الهتاكا
ولما رأيت مذكراً كمؤنث ومؤنثاً لمذكر قد حاكا
ولما فشت فى القائمين وساطة ورشا راشت سهمها الفتاكا
وهناك تضطرب البلاد وتتشسر الفوضى ويعقب كل ذاك هلاكا

فالمطلوب من الزوج أن يغار بالضوابط المتقدمة ، وبالتالي لا يسمح لزوجته أن تتواجد فى أماكن الريبة أو تخالط الرجال أو تتبرج أو تخرج لأماكن اللهو التى يختلط الرجال فيها بالنساء بلا قيود ، كما يأمرها بالمحافظة على حدود الله وإلزامها بأحكام الدين ، إذ الرجال قوامون على النساء لمثل هذه الأمور .

أما أن تكون الغيرة فى غير ريبة وعلى ظنون وخیال يقرر قرارات طائشة تؤدى فى نهايتها إلى تدمير الحياة الزوجية فهذا ما نخشاه ، إذ وصّع الغيرة فى غير موضعها ، وأفسد بها عقداً كان ليبقى ، والأحرى أن يؤدم بينهما ، وإنما استمد عقد الزوجية قداسه وحرمة من أنه « عقد طول الحياة » ، ولذلك كان له شأن عظيم فى الإسلام وهذا الذى قصدنا بيانه فى بحثنا هذا ، والله ولى التوفيق ،

فهرس المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي .
- ٣ - موطأ الإمام مالك .
- ٤ - صحيح البخارى وشرحه فتح البارى لابن حجر .
- ٥ - صحيح مسلم بشرح النووي .
- ٦ - فقه السنة لسيد سابق .
- ٧ - نظام الطلاق فى الإسلام لأحمد شاكى .
- ٨ - حوار هادئ مع الغزالى لسلمان العودة .
- ٩ - النشوز والخلع لهيئة كبار العلماء .
- ١٠ - الزواج وفوائده وآثاره النافعة لعبء الله الجار الله .
- ١١ - كتاب المرأة المسلمة للشيخ الجزائرى .
- ١٢ - بهجة الناظرين للشيخ الجار الله .
- ١٣ - محاضرات للشيخ العُمرؤ سلمان العودة .
- ١٤ - الثمار النافعة للشيخ الجار الله .
- ١٥ - تحديد المهور لهيئة كبار العلماء .
- ١٦ - التوبة النصوح لسليم الهلالى

- ١٧ - الاستقامة لابن تيميه .
- ١٨ - الطلاق المعلق لهيئة كبار العلماء .
- ١٩ - تيسير المنان للشيخ البسام .
- ٢٠ - منهاج المسلم للشيخ الجزائري .
- ٢١ - بلوغ المرام لابن حجر .

فهرس الموضوعات

٥	تقديم
١٣	الزواج سنة الله فى جميع خلقه
١٤	الحياة الزوجية بين الرجل والمرأة
١٧	حقوق الزوجة على زوجها
٢٠	حقوق الزوج على الزوجة
٢٨	الخُلْع
٣٠	الظُّهَار
٣١	اللَّعْنان
٣٢	تحريم الزوجة
٣٣	الفسخ
٣٣	الطلاق
٣٣	أحكام الطلاق
٣٣	الحكم الأول
٣٥	الحكم الثانى
٣٦	الحكم الثالث

٣٧	الحكم الرابع
٣٧	الحكم الخامس
٣٧	الحكم السادس
٣٨	الحكم السابع
٣٨	الحكم الثامن
٣٩	الحكم التاسع
٤٠	الحكم العاشر
٤٠	الحكم الحادى عشر
٤١	حكم الإسلام فى تعدد الزوجات
٤٧	خطر مشاركة المرأة للرجل فى ميدان عمله
٤٩	مشكلة غلاء المهور
٥٠	هدية غالية لأبى البنات
٥١	المرأة المسلمة فى الميزان
٥٣	قدوات صالحات لنساء اليوم
٦١	فهرس الموضوعات